المملكة الأردنية الهاشمية

دائـــرة الـــشـــؤون الفـلـســطـيـنـيـــة

تـطـورات الـقـضـيـة الـفـلـسـطـيـنـيـة

الـتـقـريـر الـشـهـري

العدد الرابع، نيسان٢٠٢٣.

إعداد مديرية الدراسات والإعلام

الصفحة	الفهرس
٤	كلمة العدد: إحباط إسرائيلي من نجاح الفلسطينيين في معركة الرواية الإعلامية.
٦	موجز تنفيذي
	أولا: تطورات عملية السلام
٨	أ- الموقف الأردني
١٢	ب- الموقف الفلسطيني
١٤	ت- الموقف العربي
١٨	ث- الموقف الدولي
٢٠	ج- الموقف الاسرائيلي
٢٢	ح- الموقف الأمريكي
	ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة
٢٤	أ- الشهداء والجرحى
٢٤	ب- الأسرى والمعتقلون
٢٥	ت- اقتحامات لتجمعات سكانية
٢٥	ث- انتهاكات ضد المقدسات
٢٧	ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.
٢٧	ح- أنشطة استيطانية وتهويدية
٣٢	خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات
٣٢	د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية
٣٣	ذ- انتهاكات المستوطنين
	ثالثا: شؤون إسرائيلية
٣٥	أ- ربع ميزانية وزارة المواصلات الإسرائيلية ستصرف في أراضي الضفة الغربية! ما هي الشوارع الالتفافية التي ستتوسع؟ وكيف ستبدو حياة الفلسطينيين في المستقبل؟
٣٨	ب- كتاب المدنيات بالمدارس الحريدية يشجع على تهجير الفلسطينيين.

كلمة العدد

إحباط إسرائيلي من نجاح الفلسطينيين في معركة الرواية الإعلامية

في الوقت الذي تتأهب فيه قوات الاحتلال لاندلاع موجة جديدة من المواجهات مع الفلسطينيين، فإنها تتجهز لمواجهة ما يبذلونه من جهود حثيثة عبر شبكات التواصل الاجتماعي من تحريض على المقاومة، والتصدي للاحتلال، لاسيما ما شهدته الأحداث الرمضانية في الأسابيع الأخيرة، ما دفع الاحتلال لاعتقال أكثر من مئة شاب وناشط فلسطيني، ورفعت ضدهم عشرات التهم.

ومع العلم أن شرطة الاحتلال في القدس المحتلة شكلت وحدة أمنية في شهر رمضان ٢٠٢٢، كأحد دروس أحداث هبة الكرامة في رمضان ٢٠٢١، بزعم مواجهة التحريض الفلسطيني على وسائل التواصل الاجتماعي، وقد اختتمت الشرطة عمليات مكثفة ضد ما تصفه بالتحريض الفلسطيني عبر الإنترنت، وفي الشهر الماضي أدار داني أمويل، الضابط بقسم التحقيقات والاستخبارات، جهوده الخاصة بمعركة الروايات المحيطة بما تشهده القدس والأقصى من أحداث أمنية متلاحقة.

كشف شلومي هيلر، مراسل موقع ويللا الاخباري، بأن "الدافع لتشكيل هذه الوحدة جاء عقب هجمات إطلاق النار في القدس المحتلة، وعمليات إخلاء المعتكفين والمصلين في المسجد الأقصى، ما دفع لسقوط الصواريخ الفلسطينية على القدس، وفي نفس الوقت، نشرت الكثير من الأخبار المرافقة لها، ونحن كدولة لا نعرف كيف نتعامل مع نفس المعطيات التي يتم نشرها، ما دفع لتشكيل لجنة لإدارة معركة الوعي المكونة من: الشرطة، الجيش، الشاباك، وزارة الخارجية، بزعم فرض الأمن والتصرف بسرعة ضد الأخبار المعادية."

أن "الدافع لتشكيل الوحدة يتمثل بأن النقطة المحورية الأكثر تفجرًا وحساسية في القدس هي المسجد الأقصى، وخلال شهر رمضان تم توجيه انتباه جهاز الأمن لهذه المنطقة بشكل أكبر، وبهذه الطريقة سمحت الوحدة الأمنية الإسرائيلية للمحطات في المنطقة بالعمل بشكل طبيعي، وأن يكون لديها قوة تستجيب لأي حوادث خسارة قومية في المنطقة، مع العلم أن هناك نقطتين محوريتين في شهر رمضان، هما المسجد الأقصى وباب العامود، ما يدعو لمراقبة العناصر الفلسطينية المحرضة، والتعامل معها."

وأكد أن "عمل هذه الوحدة الأمنية لمراقبة شبكات التواصل يكمن في ملاحقة أي مقطع فيديو يتم تحميله عبر شبكة الإنترنت، لاسيما تلك التي تحمل وسم "الأقصى في خطر"، وفي المقابل الترويج لمزاعم الاحتلال بإفساح المجال أمام المصلين للصلاة في المسجد الأقصى، وضمان حرية العبادة، التي تجري كالعادة، ويتم نشرها على جميع الهيئات ووسائل الإعلام، انطلاقا من العمل بطريقة الاستقصاء لمتابعة جميع الأحداث على الهواء مباشرة."

وزعم أن "المهام التي يقوم بها النشطاء الفلسطينيون على شبكات التواصل تشمل الإشادة بمقاومي حماس على وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال منح المنشورات الإلكترونية المزيد من الإعجابات والتعليقات والمشاركات، وقد أدرك القضاء الإسرائيلي خطورة الأمر، وأعطاه ظروفا شديدة القسوة، من خلال فرض عقوبات صارمة، بما فيها دفع غرامات بآلاف الشواكل، والتهديد بالترحيل من المدينة المقدسة، وكذلك عائلاتهم، مع أنه خلال شهر رمضان تم تنفيذ أكثر من ١٥٠ مراقبة، وتحديد ١٠٠ من المشتبه بهم، و٣٦ لائحة اتهام".

ونقل عن الضابط المسؤول أنه "مع الأسف لا يوجد انخفاض في نطاق التحريض الفلسطيني على الشبكات الاجتماعية، لأن هناك اتجاها يسود الشباب الفلسطيني أكثر فأكثر لدعم التنظيمات المسلحة، والتحريض لصالحها، ومنهم الدعاة في المساجد والشيوخ في جميع أنواع المدن، كالشيخ عكرمة صبري مفتي القدس السابق، الذي يحوز على سيرة ذاتية لمحرض دائم يتردد صداها على مواقع التواصل الاجتماعي، ما يجعل مواجهته مهمة معقدة للغاية، من خلال تجميع إظهار عدد متراكم من المنشورات، ووجود العديد من المشاركات."

لا يتردد الاحتلال في إظهار إحباطه من جهود قادة الرأي العام في القدس المحتلة في المجال الإعلامي والدعائي، صحيح أنه يتم اعتقالهم لنشرهم محتوى تحريضيا ضده، وتوجيه لوائح اتهام لبعضهم، ما يعني أن هذا التحريض له تأثير من خلال الضغط على لوحة المفاتيح، ويخلق تأثيرًا كبيرًا للغاية، ورغم ما تبذله وسائل الإعلام الإسرائيلية والدولية من جهود دعائية لتزوير الحقيقة، لكن الحدث الحقيقي يجد طريقه للنشر على شبكات التواصل الاجتماعي.

يستحضر الإسرائيليون ما تشهده منصات تيك توك وفيسبوك وإنستغرام، باعتبارها الوحيدة التي تكشف عن حقيقة الحالة المزاجية في المسجد الأقصى لتوضيح الرواية الموجودة في تلك اللحظة، ولذلك تكشف هذه الاعترافات الإسرائيلية أن الاحتجاجات الفلسطينية في الأقصى، وعجز الاحتلال أمامها، يدفع محافله الأمنية والعسكرية لإبداء انزعاجها مما حققه الفلسطينيون من إنجازات في المواجهة الدائرة ضده، وفيما يلعق هو جراحه، فإن الفلسطينيين يحتفلون بالنصر، عقب تعبئة الشارع المقدسي لرفع أعلام فلسطين على الأقصى وقبة الصخرة.

- **موجز تنفيذي: -**

أبرز التقرير الشهري لشهر نيسان ٢٠٢٣، تأكيد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، على مركزية القضية الفلسطينية، وأولويتها، ومواصلة الأردن تقديم دعمه الثابت والراسخ وتأييده الكامل للقضية الفلسطينية بكافة أركانها وعلى كافة الصُعد الدولية والإقليمية وفي جميع المحافل؛ إيمانا منه بمركزية القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بالحصول على حقوقه المشروعة وقيام دولته الفلسطينية ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وتجديد جلالته الالتزام بالوصاية الهاشمية، وبالعهدة العمرية التي حفظت السلام والعيش المشترك وحافظت على المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس منذ ١٤٠٠ عام، وتأكيد جلالته كذلك "على أن مساعي تحسين الظروف الإنسانية والاقتصادية للفلسطينيين، لا تعني بأي شكل من الأشكال التخلي عن حق الفلسطينيين بدولتهم المستقلة"، وتشديد جلالته على ضرورة وقف تهجير المسيحيين، وكذلك وقف الهجمات المتكررة على الكنائس ورهبانها وممتلكاتها بالقدس.

كما أبرز التقرير تأكيد جلالته على أن الأردن مستمرٌ بتأدية دوره التاريخي والديني الثابت في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية، وتكريس كل الإمكانات لحمايتها وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

ومن جهته، واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر نيسان٢٠٢٣، انتهاكاته المعهودة في الأرضي الفلسطينية المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها في تحدٍ لجميع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، واستمرارا لممارسة سياساته الاستيطانية والتهويدية والعنصرية ضد الفلسطينيين، بكافة أشكالها من قتل واعتقال وهدم واستيطان وتهويد دون الاكتراث بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وتنفيذا للمطامع الاحتلالية، مبددا بذلك سائر الجهود الرامية الى التوصل الى حل دولتين لشعبين، سالبا الشعب الفلسطيني حقه في قيام دولة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

نستعرض أدناه ملخصا لأبرز هذه الانتهاكات:

- **استشهاد (١٠) فلسطينيين، بينهم طفلان، استشهدوا برصاص الاحتلال الذي استهدفهم على حواجزه، أو أثناء اقتحامه للقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، فيما بلغ عدد الجرحى (٩٨) جريحًا في الضفة الغربية، بينهم ١٢ طفلًا، و٤ مواطنات، ومسعفان وصحفي، خلال عمليات الاقتحام والمواجهات مع قوات الاحتلال.**

- **تنفيذ قوات الاحتلال خلال الشهر موضوع التقرير، عمليات اعتقال ضد (٤٩٧) فلسطينياً: (٤٩٢ من أبناء الضفة الغربية و٥من أبناء قطاع غزة المحتلين)، تصدرتها القدس المحتلة بواقع اعتقال (١٨٦) مقدسيا، علاوة على إصدار (٢٢) من أوامر الإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس لمدة تتراوح ما بين أسبوع إلى ستة أشهر.**

- **مواصلة قوات الاحتلال اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية، والتي ناهزت الـ (٥٤١) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين).**

- تصعيد الانتهاكات بحق المقدسات، وبخاصة ضد الاقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، بذريعة الأعياد اليهودية وتزامنها مع شهر رمضان الفضيل، وفرض قوات الاحتلال تشديدات على أبواب المسجد الأقصى المُبارك، والتضيّيق على المصلين بشكل استفزازي، واتباع سياسة الإبعاد عنه؛ إذ حولت قوات الاحتلال محيط وبوابات وباحات ومصليات المسجد الأقصى المبارك لمسرح تمارس فيه جرائمها وانتهاكاتها، وعلى الرغم من هذه التشديدات أعمر أكثر من ٤ ملايين مصلٍّ المسجد الأقصى وخلال شهر رمضان المبارك رصدت محافظة القدس خلال شهر نيسان اقتحام (٥٠٥٤) مستوطناً، و(٣٦٦٧٦) تحت مسمى "سياحة" باحات المسجد الأقصى المُبارك من جهة باب المغاربة، وذلك بمساندة قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح، كما وأدوا طقوسًا تلمودية من بينها السجود الملحمي، وحاولوا إدخال القرابين عدة مرات خلال أيام ما يُسمى بعيد الفصح اليهودي.

- مواصلة سلطات الاحتلال سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم وإخطار الكثير من المنشآت بالهدم، حيث شهد نيسان ٢٠٢٣، (١) عملية هدم لمنزل فلسطيني في قطاع غزة بفعل القصف الجوي بعدد من الصواريخ لأرض زراعية تقع في حي الشجاعية شرقي غزة، ودمرت آليات الاحتلال أكثر من ١٢ منشأة تجارية في الضفة الغربية، من بينها حظائر أغنام وغرف زراعية ومنشآت تجارية أخرى، واستولت سلطات الاحتلال على نحو٧٢ دونمًا، إذ أصدرت قوات الاحتلال أمرًا عسكريًا يقضي بوضع اليد على ٥٢ دونمًا من أراضي قرية سنيريا لأغراض عسكرية.

- إقرار السلطات الاسرائيلية عددا من المشاريع الاستيطانية التي تهدف الى تكثيف الاستيطان وترسيخ الوجود اليهودي في عدد من المدن وخاصة في القدس.

- ارتفاع اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم في إطار دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر نيسان٢٠٢٣ (١٣٥) اعتداء شملت دهس مواطنين، رشق حجارة، واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين، إلى جانب (٢٦) حادثة مصادرة ممتلكات.

وعلى صعيد الشأن الإسرائيلي تناول التقرير مقالة نشرها مركز " مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" بشأن ميزانية البنى التحتية المخصصة لتوسيع الشوارع والطرق الرئيسة في إسرائيل والتي بلغت حوالي ١٣,٤ مليار شيكل، من ضمنها حوالي ٢٥% من الموازنة سيتم صرفها في شوارع الضفة الغربية لتعزيز واستدامة المشروع الاستيطاني، إذ تستعرض هذه المقالة البنية التحتية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وطبيعة المشاريع القادمة لتوسيع شوارع المستوطنين وتعزيز المخطط الاستيطان.

هذا الى جانب استعراض ترجمة لمقالة نشرتها صحيفة " هآرتس" العبرية بخصوص تعزيز الحكومات الإسرائيلية بشكل رسمي، وبواسطة وزارة التربية والتعليم، النزعات القومية – العنصرية لدى الحريديين، من خلال موافقتها على منهاج موضوع المدنيات " التربية الوطنية" الذي يُدرّس في المدارس الحريدية (المتدينة) فوق الابتدائية، والذي يقول بأنه لا حق لغير اليهود بفلسطين التاريخية كلّها، وأنه بالإمكان طرد السكان غير اليهود من "أرض إسرائيل" المزعومة استنادا إلى مقولات من أساطير التوراة، وهنا تتضح المفارقة فيما يتعرض له المنهاج الفلسطيني والعملية التعليمية من هجمات وضغوطات تحت ذريعة المضامين العدائية والإرهابية في هذه المناهج على حد تعبيرهم.

أولا: تطورات عملية السلام

أ- الموقف الأردني: -

يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين "حفظه الله ورعاه"، تأكيده على دعمه الثابت والراسخ وتأييده للقضية الفلسطينية بكامل أركانها وعلى كافة الصعد الدولية والإقليمية وفي جميع المحافل؛ إيمانا منه بمركزية القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بالحصول على حقوقه المشروعة وقيام دولته الفلسطينية ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

ومن خلال هذه الرؤية، أكد جلالة الملك عبد الله الثاني، خلال لقائه بالرئيس الفلسطيني محمود عباس وشخصيات مقدسية إسلامية ومسيحية، يوم الأحد ٤/٢، وقوفه إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين ودعمه لصمود المقدسيين، قائلا: "نحن معكم للأبد وستنتصرون على كل التحديات التي أمامكم، وذلك لأن واجبنا وواجب كل مسلم ردع التصعيد الإسرائيلي ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس".

داعيا جلالته المجتمع الدولي إلى التصدي للتصريحات الإقصائية والعنصرية التي صدرت أخيرا عن بعض المسؤولين الإسرائيليين، مجددا جلالته الالتزام بالوصاية الهاشمية، وبالعهدة العمرية التي حفظت السلام والعيش المشترك وحافظت على المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس منذ ١٤٠٠ عام، ومؤكدا "على أن مساعي تحسين الظروف الإنسانية والاقتصادية للفلسطينيين، لا تعني بأي شكل من الأشكال التخلي عن حق الفلسطينيين بدولتهم المستقلة"، مشددا جلالته على ضرورة وقف تهجير المسيحيين، وكذلك وقف الهجمات المتكررة على الكنائس ورهبانها وممتلكاتها بالقدس.

كما أكد جلالة الملك خلال لقائه الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية، الذي عقد في قصر السلام بجدة، يوم الخميس ٤/٢٠، على إدامة التنسيق والتشاور بين البلدين حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك، تحقيقا لمصالحهما وخدمة لقضايا الأمتين العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والأزمات بالمنطقة، مجددا جلالته التأكيد على ضرورة دعم الأشقاء الفلسطينيين في نيل حقوقهم العادلة والمشروعة، وتكثيف الجهود العربية والدولية لإيجاد أفق سياسي للقضية الفلسطينية يمهد الطريق لإعادة إطلاق المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين للوصول إلى السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

وحث جلالة الملك عبد الله الثاني، في تصريحات صحفية مشتركة مع رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، عقب مباحثات ثنائية وموسعة تصدرتها القضية الفلسطينية، يوم الثلاثاء ٤/١١، المجتمع الدولي على الوقوف ضد الإجراءات التي تقوض الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة بالقدس وتحرض على العنف بالأراضي الفلسطينية، مؤكدا جلالته ، الحاجة المُلحة لوقف جميع الإجراءات أحادية الجانب التي تنتهك الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، مُشددا على أن "هذا متطلب أساسي لوقف التصعيد الخطير والعمل نحو التهدئة، وخلق أفق سياسي من شأنه أن يحافظ على فرص السلام العادل والدائم على أساس حل الدولتين"، وهو جزء لا يتجزأ من الازدهار والسلام للمنطقة بأسرها وجميع شعوبها"، مُعربا عن شكره حيال موقف اليابان الواضح بهذا الصدد، مُشيرا إلى صوت اليابان القيادي في الدعوة إلى السلام في الشرق الأوسط، خصوصا من خلال مبادرة "ممر السلام والازدهار."

وبحث جلالته خلال لقائه في طوكيو، مع رئيس مجلس النواب الياباني هيرويوكي هوسودا، ورئيس مجلس الشيوخ الياباني هيديهيسا أوتسوجي، خلال اللقاءين، اللذين عقدا بشكل منفصل، يوم الثلاثاء ٤/١١، أبرز التطورات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إذ أكد جلالة الملك أهمية وقف التصعيد في الأراضي الفلسطينية، مشيرا جلالته إلى أن جميع الجهود التي تبذلها المملكة تهدف إلى دعم الموقف الفلسطيني والتوصل إلى التهدئة وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

وأكد جلالته في اجتماعين منفصلين بطوكيو، يوم الاثنين ٤/١٠، التقى خلالهما وزير الخارجية الياباني يوشيماسا هاياشي، ووزير الدفاع الياباني ياسوكازو هامادا، على ضرورة التهدئة وخفض التصعيد في الأراضي الفلسطينية، وإيقاف أية إجراءات أحادية الجانب من شأنها زعزعة الاستقرار وتقويض فرص تحقيق السلام.

وأكد رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة، خلال اجتماعه ورئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية في دولة قطر، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في الدوحة يوم الإثنين ٤/١٠، على إدانة ورفض البلدين للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني والاقتحامات الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، والاعتداء عليه وعلى المصلين فيه، لافتين إلى ضرورة تحرك المُجتمع الدولي لإلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها السافرة للقانون الدولي وحملها على احترام قرارات الشرعية الدولية، مجددين التأكيد على موقف البلدين الثابت من عدالة القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها إقامة دولته المُستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ومشددين على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي القانوني القائم في القدس ومقدساتها والحفاظ عليها ورعايتها، انطلاقا من الوصاية الهاشمية التي ينهض بها الملك عبدالله الثاني بكل أمانة ومسؤولية واقتدار.

فيما أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، في إطار الاجتماع العربي التشاوري غير الرسمي الذي دعا إليه وزير الخارجية السعودي سمو الأمير فيصل بن فرحان، في جده والذي شاركت فيه جمهورية مصر العربية وجمهورية العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يوم السبت ٤/١٥، على مركزية القضية الفلسطينية، وأولويتها، ودان المشاركون الممارسات الإسرائيلية اللاشرعية التي تقوض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، كما دان الوزراء الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة، وأكدوا ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، وأن المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة المخولة صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون المسجد وتنظيم الدخول إليه في إطار الوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

وبحث الصفدي خلال اتصال تلقاه من وزير خارجية الجمهورية الإيرانية الإسلامية الشقيقة حسين أمير عبداللهيان، يوم الخميس ٤/٢٠ القضية الفلسطينية، مُشددا على موقف الأردن الثابت في دعم الأشقاء الفلسطينيين، والعمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

كما أكد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، في مقابلة مع قناة الجزيرة يوم الخميس٦ /٤، على أن الأردن يتابع بقلق وغضب شديدين ما يجري من تطورات في الأقصى الشريف/

الحرم القدسي، وما تقوم به إسرائيل من اعتداءات غير مبررة على المصلين المسالمين في المسجد الأقصى، مما يشكل دفعا باتجاه التصعيد ، وانتهاكا لحرمة الأماكن المقدسة، وعملا يخرق كل القوانين الدولية، ويخرق مسؤولية إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، معتبرا أن ما يحدث في الأقصى يجري على خلفية غياب كامل للآفاق السياسية، التي يجب أن تأخذنا باتجاه حل الصراع على أساس حل الدولتين، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفق القرارات الدولية، موضحا بأن الموقف الأردني، واضح تماما للجميع، اذ يقوم بكل ما يستطيع من أجل وقف الاعتداءات الإسرائيلية، والمضي في عملية سياسية باتجاه تلبية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وبين أن الأردن وحده لن يستطيع أن ينهي الاحتلال ويوقف هذه الاعتداءات، مؤكدا أن الأردن قدم الكثير من الشهداء الذين ارتقوا على أسوار الأقصى وفي كل بقاع فلسطين المحتلة عندما كان الصراع عسكريا، وقال" عندما صارت المقاربة سياسية بقرار عربي فلسطيني جامع، فان الأردن قام بكل ما يستطيع، وضمن من خلال اتفاقية السلام مع إسرائيل الحقوق الفلسطينية المشروعة" مؤكدا ان الأردن يواصل توظيف كل علاقاته، وتوظيف الاتفاقية من اجل إسناد الشعب الفلسطيني الشقيق، ويقوم بدوره في إطار الجهد السياسي، والجهد العملي الميداني لإسناد الفلسطينيين والمقدسيين على الأرض وهذا ما يعرفه ويدركه العالم، وأكد أن ردود الفعل الدولية، والمواقف الرافضة لما تقوم به إسرائيل، هو نتاج للجهد السياسي الأردني، الذي يأتي في مقدمة الجهود العربية والدولية التي تستهدف التصدي لكل ما تقوم به إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقال ان الأردن اتخذ الكثير من الخطوات ويقوم بجهد سياسي كبير فيما يتعلق بالضغط على إسرائيل لتعرية سياساتها وإيقافها. وبين أن دائرة الأوقاف الأردنية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية، تقوم بجهد كبير في المحافظة على الأقصى، غير انها تواجه تحديات كبيرة، في لجم ما يقوم به الاحتلال من اعتداءات وخروقات، مشيرا في هذا الإطار انه لولا وجودها لفرضت إسرائيل سيادتها على الأقصى وعلى الحرم الشريف، وعملت على تهويده وتغيير الوضع التاريخي القائم في المدينة، واكد كذلك بأن الأردن تصدى للكثير من المحاولات، التي استهدفت التهويد للمسجد الأقصى، وتغيير هويته، مشيرا الى تصدي الأردن في وقت سابق للعديد من الإجراءات الإسرائيلية في المسجد الأقصى، معتبرا أن الصراع يومي ومستمر، وان الأردن يفعل كل ما يستطيعه ويتخذ كل ما يلزم من خطوات في هذا الصدد، مشيرا الى التحديات الداخلية الكبيرة التي تواجهها إسرائيل، والتي ربما تلقي بظلالها على ما يجري من اعتداءات على الفلسطينيين.

ودعت المملكة الأردنية الهاشمية وبالتنسيق مع الأشقاء في دولة فلسطين، وجمهورية مصر العربية بصفتها رئيس الدورة العادية ١٥٩ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، يوم الأربعاء ٤/٥، إلى اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين، في ظل التطورات التي يشهدها المسجد الأقصى المبارك، الحرم القدسي الشريف، جراء اقتحام شرطة الاحتلال الإسرائيلية للحرم القدسي الشريف، والاعتداء عليه وعلى المتواجدين فيه، مؤكدة - وزارة الخارجية وشؤون المغتربين- استمرار التحرك على المستوى العربي ضمن سلسلة الإجراءات والاتصالات والتنسيق الذي تقوم بها المملكة، لوقف الاعتداءات الإسرائيلية التي تعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وتصرفاً ومرفوضاً ومداناً يستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني في القدس ومقدساتها، ويؤكد الأردن وبالتنسيق مع الأشقاء العرب على اتخاذ جميع الخطوات والإجراءات التي من شأنها وقف هذا التصعيد الإسرائيلي الخطير، والتحذير من مغبته، وتحميل إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن تبعاته، التي تهدد الأمن والسلم في المنطقة.

وأكد الصفدي، في محادثات موسعة أكدت استمرار التعاون والتنسيق بين المملكة والاتحاد الأوروبي، خلال جولة أوروبية بدأت في ألمانيا وركزت على القضية الفلسطينية، وخلال لقائه والممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، في المحطة الثانية والأخيرة يوم الثلاثاء ٤/٤، على خطورة استمرار التدهور الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضرورة وقف الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية التي تؤجج العنف وتقوض حل الدولتين، وإيجاد أفق سياسي حقيقي لإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، وبحث الصفدي وبوريل، مخرجات اجتماعي العقبة وشرم الشيخ، والجهود التي تقوم بها المملكة لوقف التدهور والتصعيد عبر وقف

أسبابه وتفعيل العملية السلمية التي يرى الأردن دوراً مهماً ورئيساً لأوروبا فيها، كما بحث الصفدي وبوريل التحضيرات لعقد اجتماع لمجموعة ميونخ في برلين الشهر المقبل مؤكدا الصفدي، أهمية موقف الاتحاد الأوروبي الداعم لحل الدولتين، والرافض للاستيطان ومصادرة الأراضي ولهدم بيوت الفلسطينيين وتهجيرهم منها، والتمسك بضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.وشددا الصفدي وبوريل على رفض الخطاب العنصري المتطرف وضرورة التصدي له، واتفق الجانبان على استمرار التنسيق والعمل المشترك من أجل تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

وحذر الصفدي نظيرته الألمانية أنالينا بيربوك " في تصريحات صحافية مشتركة يوم ٤/٣، قائلا نحن أمام مفترق، إما أن نسمح للعنصريين والمتطرفين بصياغة المسار المستقبلي وهذا مسار سيأخذنا بالتأكيد للمزيد من الصراع والمزيد من العنف، نحو الكارثة، وإما أن نعمل معاً، نحن من يريد السلام، من أجل وقف هذا التدهور ومن أجل التهدئة ومن أجل إيجاد أفق سياسي حقيقي لإعادة البدء بمفاوضات جادة وفاعلة لحل الصراع على أساس حل الدولتين الذي يمثل السبيل الوحيد لحل الصراع"، مشددا الصفدي على أن كل الجهود السياسية لن تحقق الأمن والسلام إذا لم تترجم على الأرض بوقف الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين وتدفع باتجاه العنف، مشددا الصفدي على الدور الخاص للمملكة في ضوء الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وعلى أن حماية هذه المقدسات هي أولوية أساسية لجلالة الملك عبدالله الثاني الذي يكرّس كل إمكانات الأردن من أجل الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات والحفاظ على الأمل بالسلام والحؤول دون تفجر العنف الذي سيدفع الجميع ثمنه، وأكد الوزيران على أن الأردن وألمانيا يريان في مجموعة ميونخ، التي تضم أيضاً مصر وفرنسا، منبراً مهما ومكملاً للجهود التي انطلقت في العقبة لوقف التدهور نحو العنف وإيجاد آفاق حقيقية لتحقيق السلام العادل والشامل الذي يشكل هدفا مشتركاً وإيجاد أفق سياسي حقيقي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.
وحول التصريحات التي أدلى بها وزير المالية الإسرائيلية أخيرًا والتي أنكر فيها وجود الشعب الفلسطيني من منبر يحمل خريطة مزعومة لإسرائيل تضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وفلسطين، أكد الصفدي إدانة هذه التصريحات العنصرية وضرورة تصدي المجتمع الدولي لها.وقال: "هذه التصريحات عنصرية تحريضية متطرفة، أنكرت وجود الشعب الفلسطيني، أنكرت هويته، أنكرت ثقافته، أنكرت حضارته، وكل ذلك من منبر احتوى خريطة مزعومة لإسرائيل تضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وتضم المملكة الأردنية الهاشمية".

وأكد الصفدي والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فيليب لازاليني يوم الثلاثاء ٤/٢٥، ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي خطوات عملية وعاجلة لتقديم الدعم المالي اللازم للوكالة، حتى تستمر في تقديم خدماتها الحيوية للاجئين، ومشددا على محورية الدور الذي تقوم به الوكالة في توفير التعليم والخدمات الصحية والمعونات الإغاثية للاجئين الفلسطينيين، وضرورة استمرارها بعملها وفق تكليفها الأممي، إلى حين حل قضية اللاجئين وبما يضمن حقهم في العودة والتعويض وفق قرارات الشرعية الدولية، وفي إطار حل شامل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، يعالج كل قضايا الوضع النهائي.

وخلال زيارة الصفدي لتسليم رسالة من جلالة الملك عبدالله الثاني إلى فخامة الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس، تضمنت تهنئته على الانتخابات الناجحة، ناقش الصفدي ونظيره القبرصي كونستانتينوس كومبوس في القصر الرئاسي في العاصمة القبرصية نيقوسيا، يوم الأربعاء ٤/٢٦، التحديات الإقليمية المشتركة، وفي مقدمها القضية الفلسطينية، والحاجة الملحة لاتخاذ خطوات جادة وفاعلة لإيجاد أفق سياسي حقيقي يتيح العودة إلى مفاوضات جادة وفاعلة على أساس حل الدولتين، سبيلاً وحيداً لحل النزاع، مثمناً موقف قبرص الداعم لحل الدولتين. وقال الصفدي "إن قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة، يمكن أن تعيش بسلام وأمن مع إسرائيل هو

هدف نعمل من أجله كلانا، والذي من شأنه أن يحقق السلام، الذي هو خيار استراتيجي بالنسبة لنا"، مؤكداً بأن هذه حاجة للمنطقة، وهي ضرورة للاستقرار الإقليمي والدولي.

كما حذرت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية يوم الأربعاء ٤/٥، من أن استمرار اعتداءات شرطة الاحتلال الإسرائيلي على المصلين، ومحاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وفرض التقسيم الزماني والمكاني فيه، يمثل تصعيدا خطيرا وخرقا مدانا ومرفوضا للقانون الدولي ومسؤوليات إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، مشددة، على أن إسرائيل تتحمل كامل المسؤولية عن التبعات الخطيرة لاستمرار التصعيد الذي يفاقم الأوضاع ويهدد بتفجر دوامة العنف، ومؤكدة ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته، والتحرك الفوري لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف وعلى حق المصلين المقدس في تأدية شعائرهم الدينية.
وأدانت "الخارجية الأردنية" قيام شرطة الاحتلال مجددا، يوم الأربعاء ٤/٥، باقتحام المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف وإخراج المصلين منه بالقوة، ومشددة أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة كافة شؤون الحرم وتنظيم الدخول إليه، وأن الوزارة مستمرة في اتصالاتها وتحركاتها المكثفة إقليميا ودوليا من أجل وقف الخطوات الإسرائيلية التصعيدية، والتحذير من تبعاتها التي تدفع نحو المزيد من العنف والتوتر.
وحذرت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية، يوم السبت ٤/٨، من التبعات الكارثية لاستمرار إسرائيل في خرق الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، وانتهاكاتها لحرمة الأماكن المقدسة وحق المسلمين في أداء شعائرهم الدينية في هذا الشهر الفضيل.

ب- الموقف الفلسطيني: -

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال لقائه مع جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في قصر الحسينية بالعاصمة الاردنية عمان، يوم الاحد ٤/٢ ، بالإفطار الرمضاني الذي أقامه جلالة الملك عبد الله الثاني، بحضور شخصيات مقدسية ورجال دين مسلمين ومسيحيين، وعدد من كبار الشخصيات الفلسطينية والأردنية، على الدور الهام الذي يقوم به جلالة الملك عبد الله الثاني، صاحب الوصاية الهاشمية، في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وإسناد الجهود الفلسطينية في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وسعيه نحو الحرية والاستقلال.

كما ثمن عباس خلال اجتماعه مع ولي العهد السعودي، رئيس مجلس الوزراء، الأمير محمد بن سلمان، في مدينة جدة، يوم ٤/١٩، الدور الفاعل والمهم في دعم قضايا الأمة، وفي الطليعة منها دعم قضية الشعب الفلسطيني، وصولا لنيل حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال والسيادة في الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، والتمسك بمبادرة السلام العربية، وتم الاتفاق على استمرار التنسيق على المستويات كافة.

ومن جانبه، أكد رئيس الوزراء محمد شتيه للمبعوثة النرويجية الخاصة للسلام في الشرق الأوسط هيلدا هارالدستاد، في مكتبه برام الله، يوم الأربعاء ٤/١٩، بأن القضية الفلسطينية ستبقى في الواجهة، رغم جميع المحاولات الإسرائيلية لحرف الأنظار عنها وعن الصراع في المنطقة، وأن مفتاح السلام والاستقرار في المنطقة هو من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإقامة الدولة المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

وشدد رئيس الوزراء خلال استقباله، رئيس مكتب تمثيل كندا لدى دولة فلسطين السفير ديفيد دا سيلفا، في مكتبه في رام الله، يوم ٤/٥، على أن إسرائيل، بانتهاكها حرمة الأماكن المقدسة والعبادة وما شهدناه من اعتداءات على المصلين والمعتكفين في المسجد الأقصى المبارك، تضرب بعرض الحائط جميع الأعراف والمواثيق الدولية والقانون الدولي والإنساني في فلسطين، مطالبا اشتية المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف إجراءاتها وانتهاكاتها كافة بحق الشعب الفلسطيني، وإلزامها بجميع الاتفاقية الموقعة معها.

ووضع المالكي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة تشابا كوروشي، خلال اللقاء الذي عقد على هامش اجتماع مجلس الأمن على المستوى الوزاري والمخصص للشرق الاوسط وقضية فلسطين، في نيويورك، يوم ٤/٢٦، على جرائم الاحتلال ومستوطنيه المتواصلة بحق أبناء الشعب الفلسطيني ومقدساته مؤكدا أن العدالة والسلام سيتحققان بنيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها الحق بالعودة، وتقرير المصير، والاستقلال لدولة فلسطين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، قائلا : " التصريحات جيدة بخصوص القضية الفلسطينية، ولكن دون الحصول على أي شيء ملموس أو خطوات عملية لقيام مجلس الأمن بولايته في حفظ السلام والأمن، وإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، منوها إلى أن انخراط عديد الدول في هذا الاجتماع مؤشر على أهمية قضية فلسطين بالنسبة للمجتمع الدولي.

وشدد المالكي خلال لقائه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الذي عُقد، بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، على هامش جلسة مجلس الأمن على المستوى الوزاري والمخصصة للشرق الأوسط وقضية فلسطين على أهمية توفير الحماية للشعب الفلسطيني، يوم الثلاثاء ٤/٢٥، وضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرار (٩٠٤)، وقرارات الجمعية العامة، بما فيها تلك التي منحت الأمين العام الولاية لذلك.

وعلى هامش جلسة مجلس الأمن على المستوى الوزاري والمخصصة للشرق الأوسط وقضية فلسطين، شكر المالكي نظيره الروسي وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرجي لافروف، يوم الثلاثاء ٤/٢٥، على كلمته، وحضوره الشخصي، وترؤسه جلسة مجلس الأمن، ورفع مستوى الاجتماع إلى مستوى وزاري رفيع المستوى، بما يعكس أهمية ما يحصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، سلطة الاحتلال غير الشرعي، وأدواتها المختلفة من مسؤولين، ومستوطنين، مؤكدا المالكي على أهمية الدعم والتضامن الذي تعبّر عنه دول مجلس الأمن، والأهم إلحاق ذلك بخطوات عملية وتدابير لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، والعمل على توفير الحماية للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي.

فيما رحبت وزارة الخارجية والمغتربين باعتماد مجلس حقوق الإنسان في دورته العادية ٥٢ في جلسته يوم الإثنين ٤/٢٤، أول قرارات فلسطين أمام مجلس حقوق الانسان وتحت البند الثاني من أجندته، تحت عنوان حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ووجوب ضمان المساءلة وإحقاق العدالة.

وشكرت الخارجية الدول الأعضاء التي صوتت لصالح مشروع القرار الذي قدمته دولة فلسطين من خلال بعثتنا والدول والمجموعات الشقيقة والصديقة، وتصويتها الذي يعكس الموقف المبدئي للدول الأعضاء في أهمية مساءلة منظومة الاستعمار، الأبارتهايد الإسرائيلي، بتصويت ٣٨ دولة لصالح القرار ومنها دول عربية شقيقة، ودول هامة أوربية وأسيوية، وأفريقية، وبإجماع اوروبي وامتناع ٧ دول (اوكرانيا، والمملكة المتحدة، والكاميرون، والتشيك، والهند، ونيبال، وجورجيا)، وانعزلت دولتان بالتصويت ضد وهي (مالاوي، والولايات المتحدة)، ومعبرة الخارجية عن أن الاجماع الدولي والتصويت الإيجابي على قرارات فلسطين في هذا الوقت بالذات يشكل شكلا من اشكال رفض الممارسات والجرائم الإسرائيلية المرتكبة من قوات

الاحتلال أو ادواتها متمثلة في إرهاب المستوطنين، وفي ظل حكومة فاشية برنامجها قائم على الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، وحقوقه، كما يشكل التصويت آلية ردع، للاحتلال، وحماية للشعب الفلسطيني، وحفاظا على حقوقه حتى احقاقها، وصولا الى إنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ونظامه العنصري، ومشددة "الخارجية" على أن هذه التصويتات يجب ان تترجم الى خطوات كي تعبر الدول عن التزامها في تحمل مسؤولياتها في ضمان المساءلة للمجرمين، مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية بحق الشعب الفلسطيني، واحقاق العدالة والانتصاف لضحايا شعبنا وعائلاتهم، مطالبةً المجتمع الدولي ومؤسساته للعمل على مساءلة اسرائيل ومحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وشددت على ان سياسة المعايير المزدوجة والانتقائية في تنفيذ قواعد القانون الدولي ستقوض النظام الدولي القائم على القانون، وأن الدبلوماسية الفلسطينية لن تسمح بالمساس بحقوق شعبنا الفلسطيني وعلى رأسها حقوقه في تقرير المصير، والاستقلال، والعودة.

أوضح المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة رياض منصور خلال مؤتمر صحفي للمجموعة العربية لدى الأمم المتحدة، في نيويورك، يوم ٤/٦، أنه بناءً على طلب فلسطيني أردني، تقدمت الإمارات العربية المتحدة بطلب عقد جلسة مغلقة لمجلس الأمن، لإدانة ما حدث، وضمان عدم تكراره، واحترام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والوضع القانوني والتاريخي في المسجد الأقصى، ودور المملكة الأردنية الهاشمية في هذا الشأن، مؤكدا على أن المسجد الأقصى خط أحمر، وتشكل مساحته الكلية ١٤٤ دونما حقا مطلقا وخالصا وصافيا ووحيدا للمسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية، ولا يحق لأي طرف آخر مشاركتنا في المسجد الأقصى، وهو مفتوح للزوار، فيما أن العبادة خالصة للمسلمين فقط، مشيرا إلى أن المجموعة العربية، ولجنة فلسطين في الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومكونات المجتمع الدولي، عبروا عن إدانتهم للأعمال الهمجية التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنوه ضد أهالي في القدس والحرم القدسي وهم يمارسون شعائرهم الدينية، وإن العدوان الآثم من الاحتلال ومستوطنيه يهدف إلى فرض التقسيم الزماني والمكاني على الأقصى، وهو ما لن يتم بفضل جهود المقدسيين، مؤكدا وجوب تقديم المساندة والدعم، مطالبا المجتمع الدولي ومجلس الأمن تحمل مسؤولياتهم.

كما أكد الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة يوم الأربعاء ٤/٥، على إن "الاحتلال الإسرائيلي مصر على الاستمرار بتدنيس المسجد الأقصى المبارك وخلق مناخ للتصعيد وعدم الاستقرار والتوتر"، قائلا:" أن ما تقوم به إسرائيل من اقتحام للمسجد الأقصى المبارك والاعتداء على المصلين، يشكل صفعة للجهود الأميركية التي حاولت خلال الفترة الماضية، إيجاد حالة من الهدوء والاستقرار في شهر رمضان المبارك"، مؤكدا أن ما حدث في المسجد الأقصى من اعتداء على المصلين، والذي يأتي استكمالا للاعتداءات الوحشية التي جرت، يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة الاسرائيلية اليمينية المتطرفة تريد جر المنطقة إلى مزيد من التدهور وعدم الاستقرار".

ت- الموقف العربي: -

دعا الأردن بالتنسيق مع فلسطين ومصر، لاجتماع عاجل لجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، يوم الاربعاء ٤/٥، بصفتها رئيس الدورة العادية ١٥٩ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، وذلك في أعقاب اعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي على المسجد الأقصى في القدس المحتلة والمصلين فيه جراء اقتحام شرطة الاحتلال الإسرائيلية للحرم القدسي الشريف، والاعتداء عليه وعلى المتواجدين فيه، مؤكدة وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية على أن الدعوة جاءت "لاستمرار التحرك على المستوى العربي ضمن سلسلة الإجراءات والاتصالات والتنسيق الذي تقوم بها المملكة، لوقف الاعتداءات الإسرائيلية التي تعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وتصرفاً مرفوضاً ومداناً يستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني في القدس ومقدساتها"، داعية الى التنسيق مع الأشقاء العرب على اتخاذ

جميع الخطوات والإجراءات التي من شأنها وقف هذا التصعيد الإسرائيلي الخطير، والتحذير من مغبته، وتحميل إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن تبعاته، التي تهدد الأمن والسلم في المنطقة."

كما دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال مؤتمر صحفي مشترك، مع نظيره القبرصي نيكوس خريستودوليدس، في العاصمة المصرية القاهرة، يوم الأربعاء ٤/٥، لتضافر الجهود الدولية لإحلال السلام وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، مؤكدا السيسي "ضرورة تضافر الجهود الدولية من أجل تجنب تصاعد العنف ووقف الاستيطان، ودفع جهود التسوية النهائية من أجل إحلال السلام وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وفق قرارات الشرعية الدولية، وعلى أساس حل الدولتين".

ودانت مصر في بيان لها يوم الأربعاء ٤/٥، بأشد العبارات اقتحام الشرطة الإسرائيلية للمسجد الأقصى، وما صاحب ذلك من اعتداءات سافرة أدت إلى وقوع إصابات عديدة بين المصلين والمعتكفين بينهم نساء معتبر هذه المشاهد البغيضة والمستنكرة، والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لحرمة الأماكن المقدسة، تؤجج مشاعر الحنق والغضب لدى جميع أبناء الشعب الفلسطيني، والشعوب الإسلامية وأصحاب الضمائر الحية على مستوى العالم مطالبة السلطات الإسرائيلية بـ "الوقف الفوري لتلك الاعتداءات التي تروع المصلين الذين اتخذوا من بيت الله سكنا آمنا في أيام شهر رمضان المبارك "، محملة إسرائيل، "السلطة القائمة بالاحتلال"، مسؤولية هذا التصعيد الخطير الذي من شأنه أن يقوض من جهود التهدئة التي تنخرط فيها مصر مع شركائها الإقليميين والدوليين، مطالبة بتحمل المجتمع الدولي مسئوليته في وضع حد لتلك الاعتداءات، وتجنيب المنطقة المزيد من عوامل عدم الاستقرار والتوتر.

وعلى صله دانت وزارة الخارجية السعودية، في بيان لها يوم الأربعاء ٤/٥، الاقتحام السافر اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي لباحات المسجد الأقصى الشريف، والاعتداء على المصلين، واعتقالها عددٍ من المواطنين، رافضة رفضا قاطعا هذه الممارسات التي تقوض جهود السلام وتتعارض مع المبادئ والأعراف الدولية في احترام المقدسات الدينية، مجددةً التأكيد على موقفها الراسخ في دعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال والوصول لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

كما جددت دولة الكويت في بيان لها يوم الأربعاء ٤/٢٦، مطالبتها للمجتمع الدولي ومجلس الأمن بإدانة جميع أعمال العنف الممارسة من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي والمجموعات الاستيطانية المتطرفة ضد المدنيين الفلسطينيين، وذلك في جلسة مجلس الأمن مفتوحة النقاش حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، مؤكدة على أن السلام العادل والشامل والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بعد أن ينال الشعب الفلسطيني الحر حقوقه المشروع، ومشددة على ضرورة تحميل مرتكبي تلك الممارسات المسؤولية، تطبيقاً لقواعد المساءلة والشفافية، مؤكداً "أهمية توفير الحماية الدولية العاجلة للشعب الفلسطيني."

كما أدانت الرئاسة الجزائرية في بيان صدر عنها، يوم الأربعاء ٤/٥ ، إقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي على اقتحام المسجد الأقصى الشريف والاعتداءات على المصلين والمعتكفين، مؤكدة على "إن هذه الممارسات الإجرامية الوحشية تمثّلُ تعديًا سافرًا على الأماكن المقدسة وانتهاكًا صارخًا لجميع القوانين والأعراف الدولية"، وناشدت الجزائر، المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن لتحمّل مسؤولياته من أجل وضع حدّ لهذه الممارسات الإجرامية التي تشكل تصعيدًا خطيرًا وتأجيجًا لمشاعر جميع المسلمين، لا سيما في هذا الشهر الفضيل المبارك، ومجددة الجزائر التأكيد على موقفها الثابت الداعم للقضية الفلسطينية العادلة ولحق الشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
وأعربت وزارة الخارجية الكويتية، في بيان لها يوم الأربعاء ٤/٥، عن إدانتها واستنكارها للاقتحام السافر لقوات الاحتلال الإسرائيلي لباحات المسجد الأقصى، والاعتداء على المصلين المعتكفين، واعتقال عدد من

المواطنين الفلسطينيين، الذي يشكل تصعيدا خطيرا وانتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مجددة موقف دولة الكويت الثابت الداعي إلى سرعة تحرك الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين والمجتمع الدولي بأسره، لاتخاذ خطوات جادة وفعالة لوقف هذه الانتهاكات الإسرائيلية المستفزة والمتكررة، وضمان احترام حرمة الأماكن المقدسة، والعمل على توفير الحماية الكاملة لمصلي المسجد الأقصى والشعب الفلسطيني ومقدسات المسلمين.

كما ادانت وزارة الشؤون الخارجية المغربية في بيان صدر عنها، يوم الأربعاء ٤/٥، اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى المبارك والاعتداء على المصلين وترويعهم خلال شهر رمضان المبارك، وإن المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها الملك محمد السادس لجنة القدس، تؤكد ضرورة احترام الوضع القانوني والديني والتاريخي في القدس والأماكن المقدسة والابتعاد عن الممارسات والانتهاكات التي من شأنها أن تقضي على كل فرص السلام بالمنطقة، مؤكدة المملكة المغربية رفضها لمثل هذه الممارسات التي لن تزيد الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا تعقيدا وتوترا وتقوض جهود تحقيق التهدئة وإعادة بناء الثقة".

من جانبها حذّرت وزارة الخارجية القطرية، في بيان لها يوم الأربعاء ٤/٥، من إدخال أي تغييرات على الوضع التاريخي والقانوني بالمسجد الأقصى والقدس ومقدساتها، وحمّلت سلطات الاحتلال وحدها مسؤولية دائرة العنف التي ستنتج عن سياساتها الممنهجة ضد حقوق الشعب الفلسطيني، مدينة اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي المسجد الأقصى المبارك، وتخريبه، والاعتداء على المصلين فيه، ومنع سيارات الإسعاف من الوصول إلى المصابين، وإخلاء المعتكفين في المصلى القبلي، وفرض قيود على أبواب المسجد ومنع دخول الفلسطينيين، وحثّت المجتمع الدولي على التحرك العاجل لوقف هذه الإجراءات، معتبرة أن هذه الممارسات الإجرامية الوحشية تصعيداً خطيراً وتعدياً سافراً على الأماكن المقدسة، وامتداداً لسياسة تهويد القدس، وانتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، واستفزازاً لمشاعر أكثر من ملياري مسلم في العالم، لاسيما في شهر رمضان المبارك.

وأدانت الخارجية السورية في بيان صدر عنها، يوم الخميس ٤/٦، هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي على المصلين المعتكفين في المسجد الأقصى، مؤكدة على إن جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأقصى وفلسطين لا تنفصل عن ممارسات هذا الكيان عبر استمرار احتلاله للجولان العربي السوري وبقية الأراضي العربية المحتلة، وتكرار اعتداءاته على الأراضي السورية، وقصفه للمدنيين والبنى التحتية، ومستنكرة استمرار الصمت الدولي والحماية لهذه الجرائم التي تهدف إلى إشعال المنطقة وتصدير الأزمات الداخلية لمسؤولي الاحتلال.

وحذرت جامعة الدول العربية يوم الاحد ٤/٢٣، من خطورة الاعتداءات والمخططات الإسرائيلية التي ترتكبها ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، خاصة ما قامت به ضد مصلى باب الرحمة في المسجد الأقصى المبارك، من تدنيس وتخريب متعمد، محمّلا الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية سعيد أبو علي، سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة والمباشرة من تداعيات هذه الجرائم التصعيدية والمتواصلة ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، خاصة في المسجد الأقصى، وكانت سلطات الاحتلال استأنفت اعتداءاتها على المسجد الأقصى في ثاني أيام عيد الفطر المبارك، بتجديد عدوانها على مصلى باب الرحمة، تدنيسا، وتخريبا متعمدا، طال شبكة الكهرباء، وتحطيم الأبواب، وتكسير الموجودات في المصلى، الذي يعد جزءا لا يتجزأ من الأقصى المبارك، وهو ملك إسلامي خالص أقرته وتقره الشرعية الدولية.

كما أدان الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، في بيان صدر يوم الأربعاء ٤/٥، اقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، ومهاجمة المصلين والمعتكفين هناك، واعتقال ما يقارب من ٤٠٠ فلسطيني،

مشددا أبو الغيط على أن هذه التصرفات غير المسؤولة في الأماكن المقدسة تمس المشاعر الدينية لملايين المسلمين عبر العالم، داعيا المجتمع الدولي، إلى التحرك بسرعة من أجل دفع إسرائيل لوقف هذا التصعيد الخطير الذي يُنذر بإشعال الموقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومطالب الحكومة الإسرائيلية بالتوقف عن هذه الأعمال الاستفزازية، مُحذراً من مغبة تصدير الأزمة السياسية الداخلية في إسرائيل إلى الشعب الفلسطيني، ومؤكدا أن التوجهات المتطرفة التي تتحكم في سياسة الحكومة الإسرائيلية ستقود إلى مواجهات واسعة مع الفلسطينيين إذا لم يوضع حد لها.

وشدد رئيس المجلس الشعبي الجزائري، رئيس الاتحاد الإسلامي، ابراهيم بو غالي الذي ترأس لجنة فلسطين في اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، يوم الاثنين ٤/١٠، في اجتماع طارئ حول عدوان الاحتلال على القدس والاقصى، أهمية تعزيز روح التضامن بين الأعضاء والتنسيق والتعاون لحماية الشعب الفلسطيني الأعزل وتأمين احترام قدسية المسجد الأقصى وفقا للمواثيق الدولية والإنسانية، مؤكدا أن الواجب يفرض على برلمانات الدول الإسلامية أن تكون لها وقفة في التصدي لهذا العدوان، داعيا إلى الخروج من هذا الاجتماع بموقف يبعث برسائل واضحة للمستعمر والمجموعة الدولية ويؤازر الشعب الفلسطيني، واقترح بو غالي، أحد عشر بندا ليتضمنها البيان الصادر عن الاجتماع، وكان من بينها على وجه الخصوص دعوة مجلس حقوق الإنسان لعقد اجتماع عاجل للنظر في هذه الانتهاكات الخطيرة والمتعددة لحقوق الإنسان، وكذا المطالبة بتحرك عاجل للمحكمة الجنائية الدولية للنظر في الجرائم الإسرائيلية التي تهدف إلى التصفية العرقية للفلسطينيين وتسليط العقاب الجماعي عليهم، ودعوة الهيئات الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن، لتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف العدوان الإسرائيلي، وتوفير الحماية للمقدسات الإسلامية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة شعائره الدينية بحرية، بالإضافة إلى دعوة الاتحادات والبرلمانات الإقليمية والدولية لإدانة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وحربه العدوانية ودعم حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

كما أدانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، في بيان، صدر يوم الأربعاء ٤/٥، اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي السافر للمسجد الأقصى المبارك، واعتداءها الوحشي على المصلين في باحاته، واعتقال عدد منهم، معتبرة هذا التصعيد الخطير اعتداء على حرمة الأماكن المقدسة وحرية العبادة، وانتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مجددة التأكيد على أن المسجد الأقصى المبارك، الحرم القدسي الشريف، بكامل مساحته هو مكان عبادة خالص للمسلمين، ومطالبة في الوقت نفسه المجتمع الدولي بالتحرك الجاد من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة، وإلزام إسرائيل، قوة الاحتلال، باحترام حرمة الأماكن المقدسة والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي في المسجد الأقصى المبارك ، ومحمّلا الأمين العام للمنظمة حسين إبراهيم طه، دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه الاعتداءات المرفوضة والمدانة، والتي من شأنها أن تغذي التوتر والعنف وعدم الاستقرار في المنطقة.

وأدانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، في بيان صحفي، صدر يوم الأحد ٤/٢٤، بشدة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المقدسات الاسلامية والمسيحية في فلسطين، خاصة ما تعرض له مصلى باب الرحمة في المسجد الأقصى المبارك من تدنيس وتخريب متعمد، ورفع علم الاحتلال على سطح وجدران الحرم الابراهيمي الشريف، معتبرة هذه الاعتداءات انتهاكا صارخا للقانون الدولي، واتفاقيات جنيف، وقرارات الشرعية الدولية، واستفزازا لمشاعر الأمة الإسلامية، محملة سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه الاعتداءات اليومية على حرمة الأماكن المقدسة، داعية المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه وضع حد لهذه الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، والتي من شأنها أن تغذي الصراع الديني والتطرف، وستؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة.

ث- الموقف الدولي: -

شدد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في كلمة له خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي، يوم الثلاثاء ٤/٢٥، على أهمية استئناف المفاوضات المباشرة بشأن جميع القضايا الجوهرية لاستعادة الثقة بشأن القضية الفلسطينية، إن السبب الرئيسي لاندلاع العنف بين الفلسطينيين وإسرائيل هو الخطوات (الإسرائيلية) أحادية الجانب لخلق حقائق على الأرض واستخدام القوة لحمايتها، مضيفا أنه "لا يمكننا أن نقبل بتوسع المستوطنات، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي (الفلسطينية)، والاعتقالات الجماعية. ومن ناحية أخرى، لا نغض الطرف عن تطرف الخطاب في الشارع الفلسطيني، وعلى خلفية كل هذا، نعتقد أنه يجب تجميع كافة العوامل حول حل الدولتين، الذي يتضمن دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية"، وشدد على أنه لن يكون من الممكن استعادة الثقة إلا من خلال المفاوضات المباشرة بشأن جميع القضايا الجوهرية وأعرب الوزير الروسي، عن أسفه لعدم مساهمة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في العملية "لكنهما يواصلان اتخاذ خطوات غير مفيدة وغير عادلة تجاه جميع الأطراف."

وعلَّق وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، يوم الثلاثاء ٤/٢٥، على قرار الوفد الإسرائيلي بمغادرة اجتماع مجلس الأمن الدولي بشأن القضية الفلسطينية، قائلا : " قال ممثل إسرائيل إنه لا يمكن أن يشارك في عمل مناهض لإسرائيل في مثل هذا اليوم، ولم يكن هذا العمل معاديا لإسرائيل، وعقد الاجتماع على أساس بند في جدول أعمال مجلس الأمن نوقش مسبقًا، والقضية الفلسطينية هي القضية الأقدم، ولم يحسمها شيء على الإطلاق"، مشيرا لافروف إلى أن جدول أعمال مجلس الأمن نوقش مسبقًا، ولم يعترض أحد على مناقشة مشاكل الشرق الأوسط بما في ذلك مشكلة فلسطين.

وفي وقت سابق كشفت وسائل الإعلام العبرية، عن حالة شديدة من الغضب داخل إسرائيل بسبب عقد مجلس الأمن الدولي، جلسة خاصة مفتوحة لمناقشة الأوضاع في فلسطين، برئاسة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، الذي تترأس بلاده، وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، إن مندوب دولة الاحتلال الإسرائيلي في الأمم المتحدة، جلعاد أردان، طلب تأجيل موعد الجلسة بسبب تزامنها مع "يوم الذكرى" الإسرائيلي، وهو يوم خصصته تل أبيب إحياءً لذكرى ضحايا الهجمات والجنود الذين ماتوا دفاعا عن إسرائيل.

كما أكدت وزيرة الخارجية الفرنسية كاترين كولونا، في بيان للخارجية الفرنسية يوم الإثنين ٤/٣ ، على ضرورة الحفاظ على الوضع القائم تاريخيا في الأماكن المقدّسة بالقدس، مجددة كولونا التأكيد على "ضرورة الامتناع عن اتّخاذ أيّ تدبير أحادي" في مواجهة تدهور الوضع في الضفة الغربية المحتلّة وتصاعد التوتّرات في القدس، مشددة على ضرورة الامتناع عن أيّ تدبير أحاديّ الجانب، خصوصا على صعيد الاستيطان، واحترام الالتزامات التي تمّ التعهّد بها مؤخّرا في العقبة وشرم الشيخ"، مشدّدة كولونا، خلال محادثة هاتفية مع نظيرها الإسرائيلي، على ضرورة "إعادة تهيئة أفق سياسي من أجل التوصّل إلى سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، في إطار (قيام) دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمان".

من جهته، أعرب رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا خلال لقائه جلالة الملك عبد الله ابن الحسين يوم الثلاثاء ٤/١١عن قلقه حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية ، دعيا كيشيدا إلى ممارسة ضبط النفس والتوقف عن الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين، لتفادي المزيد من التدهور في الأوضاع، ومعتبرا رئيس الوزراء الياباني أن دور الأردن في الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس "غاية في الأهمية"، معربا عن بالغ احترامه لقيادة جلالة الملك ولجهوده في الحد من التوتر بالمنطقة، ومشدد كيشيدا على أن اليابان ستقوم بتعزيز مبادراتها التي تتضمن مبادرة ممر السلام والازدهار

للمساهمة في بناء الثقة بين الطرفين، مشيرا رئيس الوزراء الياباني إلى أن الأردن حجر أساس السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وواحد من أهم شركاء اليابان في المنطقة.

وأبدى الاتحاد الأوروبي، يوم الأربعاء ٤/٥، استياءه من اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى المبارك، مطالبا بالحفاظ على الوضع القانوني للأماكن المقدسة، موضحا الناطق باسم المفوضية الأوروبية، بيتر ستانو، أن "الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب مجريات الأحداث في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة".

وأكدت المملكة المتحدة، على لسان وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية اللورد طارق أحمد، في تغريدة على صفحته الرسمية في "تويتر"، يوم الأربعاء ٤/٥، "على ضرورة احترام وحماية حرمة الأماكن المقدسة ومكانتها"، عقب اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي المسجد الأقصى المبارك والاعتداء على المصلين والمعتكفين فيه، قائلا: "صدمت من الاستيقاظ على رؤية المشاهد المزعجة لاقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى في القدس، ما أدى إلى إصابة العديد من المصلين خلال شهر رمضان، وان العنف فقط يؤجج المزيد من العنف. يجب احترام وحماية حرمة الأماكن المقدسة ومكانتها"، داعيا إلى وقف فوري للتصعيد.

من جهتها أعربت جمهورية جنوب إفريقيا في بيان صدر عنها عن قلقها إزاء اعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي على المصلين في المسجد الأقصى المبارك، مدينة الأعمال العنيفة جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد المصلين، داعية إلى التهدئة وانسحاب فوري لقوات الاحتلال من الأقصى، مشيرة إلى أن استخدام القنابل الصوتية والغاز السام على المصلين أمر مشين، وتهدد هذه الأعمال الوضع الراهن المتفق عليه دوليا فيما يتعلق بالقدس ومواقعها المقدسة ، ومشددة على حق المصلين المسلمين في الصلاة بسلام، دون خوف أو ترهيب من الجيش الإسرائيلي، مؤكدة أن المسجد الأقصى ملك للفلسطينيين والعرب والمسلمين، ولا يحتاجون إلى إذن أو موافقة من حكومة الاحتلال الإسرائيلية لدخوله أو الصلاة فيه، مؤكدة إن هذه الأعمال تقوّض كل جهود السلام، وقد تؤدي إلى انفجار في المنطقة، مطالبة إسرائيل كقوة احتلال بالالتزام بالقوانين الدولية وحقوق الإنسان الدولية، والقانون الإنساني، ووقف خرق هذه الالتزامات دون محاسبة ،ومجددة جنوب إفريقيا التزامها بشكل واضح لا لَبس فيه، بالجهود الرامية إلى إحياء العملية السياسية، التي تؤدي إلى إنهاء الاحتلال وحماية حقوق الإنسان للجميع.

كما أعرب الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش، يوم الأربعاء٤/٥، عن "صدمته" و"ذهوله" إزاء مستوى العنف الذي استخدمته قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المصلّين الفلسطينيين داخل المسجد الأقصى المبارك، وقد اعرب "الأمين العام صدمته وذهوله لما رآه م مشاهد عنف هذا الصباح للعنف والضرب من جانب القوات الإسرائيلية داخل المسجد القبلي في القدس، والتي حصلت في فترة مقدّسة بالنسبة لكلّ من اليهود والمسيحيين والمسلمين، وهي فترة يجب أن تكون للسلام واللاعنف"، وأضاف أنّ "أماكن العبادة يجب أن تُستخدم حصراً لإقامة احتفالات دينية سلمية".

واستعرض المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، في جلسة مجلس الامن التي عقدت، يوم الثلاثاء ٤/٢٥، بجلسة خاصة مفتوحة لمناقشة الأوضاع في فلسطين، برئاسة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الذي ترأس بلاده المجلس للشهر الجاري، في إحاطته أمام مجلس الأمن، المستجدات والتطورات الميدانية خلال الأسابيع القليلة الماضية، مشيرا وينسلاند، إلى عمليات الاقتحام المستمرة التي قامت بها قوات من شرطة وجيش الاحتلال للمسجد الأقصى المبارك خلال شهر رمضان المبارك، وما تخلل ذلك من عمليات طرد للمصلين والاعتداء عليهم بالضرب بالهراوات وبأعقاب البنادق وبإطلاق الأعيرة النارية صوبهم، معربا وينسلاند عن قلقه إزاء تكرار اقتحامات المسجد الأقصى ودعا لاحترام الوضع القائم في الأماكن المقدسة،

ومجددا التأكيد على أن الاستيطان بكل أشكاله غير قانوني بموجب القانون الدولي، وأنه يعد عائقا للسلام ،كما بيّن أن عمليات الهدم والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية تظل مدعاة للقلق.

كما اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارين حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعدم شرعية المستوطنات، جاء ذلك خلال اجتماع المجلس الأممي، الاثنين ٤/٤، في دورته العادية الـ٥٢ في مدينة جنيف السويسرية، حيث صوت مجلس حقوق الإنسان لصالح اعتماد قرارين حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ويشكل هذا التصويت رسالة للحكومة الإسرائيلية وقياداتها من المستعمرين أن جرائمهم لن تمر دون عقاب، وأن أرض فلسطين الخالية من المستوطنات هي المكان الذي يمارس عليه الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق تقرير المصير".

يشار إلى أن "اعتماد قرارات فلسطين يأتي في وقت يتوجب فيه مواجهة وردع خطط الحكومة الإسرائيلية"، ومن الجدير بالذكر أن ٣٨ دولة صوتت لصالح قرار عدم شرعية المستوطنات في الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية.

فيما امتنعت ٥ دول عن التصويت وهي الكاميرون، وجورجيا، وليتوانيا، ورومانيا، وأوكرانيا، و٤ دول صوتت ضده وهي التشيك، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة ومالاوي، كما صوتت ٤١ دولة لصالح قرار "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره"، وامتنعت ٣ دول عن التصويت هي الكاميرون، وليتوانيا، ورومانيا، و٣ دول صوتت ضد هي التشيك، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة.

فيما لم تذكر الخارجية الفلسطينية في بيانها، تفاصيل أكثر حول مضمون القرارين.ويتم التصويت على القرارين بشكل دوري في مجلس حقوق الإنسان، وقد جاء القرار الأممي بعد نحو أسبوعين على مصادقة الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) على إلغاء ما يعرف بـ"قانون فك الارتباط"، ما يسمح للمستوطنين بالعودة إلى ٤ مستوطنات في الضفة الغربية أخليت عام ٢٠٠٥، وتتشكل الحكومة الإسرائيلية الحالية من أحزاب داعمة للاستيطان في الضفة الغربية، وقد صعدت من النشاطات الاستيطانية في الآونة الأخيرة.

ج- الموقف الإسرائيلي: -

امتاز شهر نيسان بجملة من الأحداث المختلطة على كافة المستويات والصُعد السياسية والأمنية والعسكرية لاسيما تزامُن ذلك كلّه مع إحياء دولة الاحتلال لذكرى تأسيسها الخامسة والسبعين- احتلالها فلسطين- وما رافق ذلك من طرح العديد والتساؤلات والالتفات نحو عدد من التحديات التي تقف بصددها سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد العلاقات الخارجية، وحتى المكانة الإسرائيلية في العالم، والتهديدات الأمنية والعسكرية، وتفاقم الأزمات الداخلية.

ولعل مجمل الاحداث الآنفة الذكر تطرح أمام إسرائيل الكثير من علامات الاستفهام حول سياساتها ووجهتها المستقبلية، لاسيما في كيفية خروجها من الأزمة الحالية، وخاصة في ظل تصاعد التهديدات الأمنية والعسكرية بنشوب جولة قتالية متعددة الجبهات، تتمثل بقصف بالصواريخ من غزة ولبنان وسوريا، وهذا ما يعني أن إسرائيل ستكون من الآن فصاعدًا أمام إستراتيجية قتالية عسكرية جديدة وجبهات متعددة.

علاوة على الأزمة الدبلوماسية الجديدة التي تواجهها إسرائيل عقب مزاعم الأخيرة باعتقال عضو في البرلمان الأردني بتهمة تهريب وسائل قتالية نحو الضفة الغربية، وتصاعد التوتر من جديد في الساحة

الفلسطينية، سواء بسبب أحداث المسجد الاقصى وتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية عليه، أو استئناف موجة العمليات المسلحة الفلسطينية ضد جيش الاحتلال وقطعان المستوطنين، وكذلك.

وعلى ضوء ما سبق ذكره زعم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم الأربعاء، ٤/٥ ، أن إسرائيل ملتزمة بالحفاظ على الوضع الراهن في المسجد الأقصى، وتحدث نتنياهو بعد الاشتباكات في الحرم القدسي بالقول: "إسرائيل ملتزمة بالحفاظ على حرية العبادة وحرية الوصول إلى جميع الأديان والوضع الراهن في الحرم القدسي، ولن تسمح للمتطرفين العنيفين بتغييره".

وعلى صعيد آخر، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في حديث لقناة "أن بي سي" الأميركية الأحد٤/١٦، أن الولايات المتحدة لا تزال "أفضل حليف" لبلاده رغم التسريب المُحرج لوثائق أميركية سرية تتعلق بمعلومات عن الدولة الإسرائيلية قلل من شأنها، وكانت قد كشفت إحدى الوثائق التي نشرت على الإنترنت أن قادة الموساد، جهاز الاستخبارات الإسرائيلي، شجعوا التظاهرات احتجاجاً على الإصلاح المثير للجدل للنظام القضائي في إسرائيل الذي أرادته حكومة نتنياهو، مؤكدا نتنياهو أن كل هذا ناتج عن "سوء فهم"، وقال: "الحقيقة هي أن مستشار جهاز الموساد الانوني قال إن أعضاء الموساد غير القياديين يمكنهم بموجب القانون الإسرائيلي المشاركة في الاحتجاجات ولكن ليس كبار المسؤولين"، وهو ما يفسر برأيه مضمون الوثيقة الأميركية، وأن جهاز الاستخبارات لا يعاديه وعلى العكس يعمل معه "يدا بيد لضمان أمن البلاد، بالرغم من استمر الاحتجاجات منذ الإعلان عن مشروع الإصلاح مطلع كانون الثاني، حيث يتجمع آلاف الإسرائيليين أسبوعيا احتجاجا عليه، وانتقد الرئيس الأميركي جو بايدن، الإصلاح القضائي ، وقال: إنه "يأمل" في أن تتخلى السلطات الإسرائيلية عنه.وفعلياً، فإن تلك الانتقادات لم تؤثر على العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بحسب نتنياهو، إذ قال إنّ "أميركا لا غنى عنها بالنسبة لإسرائيل وهي أفضل حليف لها على الاطلاق"، وأضاف: "يمكن للأصدقاء أن يختلفوا أحيانا."

فيما أفاد بيان أصدره مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يوم الثلاثاء ١١ /٤، أنه سيتم حظر زيارات اليهود والسائحين لمجمع المسجد الأقصى في القدس المحتلة حتى نهاية شهر رمضان حيث أثار اقتحام شرطة الاحتلال الإسرائيلي للحرم القدسي، هجمات صاروخية على إسرائيل من غزة ولبنان وسوريا قوبلت بضربات إسرائيلية، وذلك بناءً على توصية بالإجماع من وزير الدفاع ورئيس الأركان هرتسي هاليفي، ورئيس الشاباك رونين بار، وقائد الشرطة يعقوب شبتاي".

من جانبه، قال وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، في بيان لمكتبه، إن "قرار رئيس الوزراء خطأ فادح لن يجلب الهدوء، بل قد يؤدي فقط إلى تصعيد الموقف".
وأضاف أن عدم وجود اليهود في المسجد الأقصى "سيؤدي إلى تقليص قوة الشرطة الباقية في المكان، مما سيخلق أرضية خصبة لمظاهرات ضخمة للتحريض على قتل اليهود، وحتى سيناريو إلقاء الحجارة على المصلين اليهود عند الحائط الغربي"، ودعت جماعات استيطانية إلى اقتحامات واسعة للمسجد الأقصى بمناسبة عيد الفصح اليهودي.

وسادت حالة شديدة من الغضب داخل "إسرائيل" بسبب عقد مجلس الأمن الدولي، يوم الثلاثاء ٤/٢٥، جلسة خاصة مفتوحة لمناقشة الأوضاع في فلسطين، برئاسة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، الذي تترأس بلاده المجلس للشهر الجاري، فقد قام مندوب دولة الاحتلال الإسرائيلي في الأمم المتحدة، جلعاد أردان، طلب تأجيل موعد الجلسة بسبب تزامنها مع "يوم الذكرى" الإسرائيلي، وهو يوم خصصته تل أبيب إحياءً لذكرى ضحايا الهجمات والجنود الذين ماتوا دفاعا عن "إسرائيل، وأن اردان قرأ أسماء الذين قتلوا هذا العام في الأعمال العدائية وأشعل شمعة في ذكراهم، قبل قيامه بمغادرة النقاش احتجاجا على رفض تأجيل الجلسة، وقالت إن إسرائيل غاضبة من توقيت عقد الجلسة، مشيرة إلى إردان بعث برسالة إلى السفير

الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، في ٣ نيسان، طلب فيها تأجيل المناقشة، لكن موسكو رفضت، وتم رفع مستوى المناقشة إلى مستوى وزراء الخارجية، حيث شارك فيها، من بين آخرين، وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ووزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، وقال إردان في رسالته إلى السفير الروسي : "على الرغم من المحادثات العديدة التي جرت حول هذا الموضوع، إلا أن روسيا رفضت تأجيل توقيت هذه الجلسة، التي تتزامن مع يوم مقدس ومميز لكل إسرائيل" ، وأن موعد الجلسة لا يلبي المتطلبات الأساسية لإجراء مثل هذا النقاش، وهو غير مناسب، وبصفتها الرئيس الحالي لمجلس الأمن، فإن روسيا مطالبة بلعب دور محايد، ولكن على الرغم من ذلك، فقد حددت مناقشة مفتوحة يُطلب فيها من إسرائيل المشاركة مما يشكل عدم اكتراث وعدم احترام لهذا اليوم المقدس الأمر الذي سيؤثر بشكل مباشر على قدرتي على تمثيل إسرائيل ".

كما تسعى "إسرائيل" لإقناع ممثلي الدول بعدم حضور فعالية إحياء الذكرى الـ ٧٥ للنكبة الفلسطينية التي من المقرر أن تعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في الخامس عشر من أيار، تبذل وزارة الخارجية جهودا لإقناع كبار ممثلي الدول الامتناع عن حضور الفعالية لإحياء الذكرى الـ ٧٥ للنكبة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك"، وتتضمن الجهود الإسرائيلية التركيز على "امتناع الدول عن إرسال مبعوثين من طرفها لحضور فعالية إحياء ذكرى النكبة في مقر الأمم المتحدة، خاصة وزراء الخارجية، ويكون أفضل من وجهة نظر إسرائيل عدم حضور الفعالية مطلقا،" وجاء في نص رسالة الخارجية الإسرائيلية إلى مندوبي بعض الدول في الأمم المتحدة "رجاء خاطبوا المستوى الرفيع من أجل امتناع دولتكم عن المشاركة في الحدث لإحياء الذكرى الـ ٧٥ للنكبة... سيأتي أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) ليلقي خطابا، فاطلبوا من زملائكم خاصة من المستويات الرفيعة واطلبوا منهم أن يحثوا مندوبيهم في الأمم المتحدة أن لا يشاركوا في الفعالية التي تتبنى الرواية الفلسطينية التي تعارض حق إسرائيل في الوجود"، وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك مجددا، في كانون الأول من العام الماضي، خمسة قرارات محورية، أربعة منها تتعلق بفلسطين، والخامس حول الجولان السوري المحتل، فيما جرى إضافة بند في أحد القرارات يتضمن إحياء الذكرى الـ ٧٥ للنكبة الفلسطينية.

وعلق وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين على واقعة اعتقال نائب في البرلمان الأردني، بتهمة محاولة تهريب كميات من الأسلحة والذهب يوم الاثنين ٤/٢٤، وكانت هناك معلومات استخبارية عن تهريب إلى اسرائيل وكنا نظن أنه سيتم تهريب أشياء اقتصادية لكننا رأينا أسلحة أيضا"، موضحا الوزير كوهين أنه "لا يريد إلقاء اللوم على الحكومة الأردنية برمتها." ويدور الحديث عن واقعة خطيرة، ويجب تقديمه النائب الأردني للعدالة، وعليه أن يدفع ثمن الفعل الجسيم الذي ارتكبه".

ح- الموقف الأمريكي: -

أعرب البيت الأبيض على لسان المتحدّث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيربي، في تصريح له يوم الأربعاء ٤/٥، عن "قلقه البالغ" حيال أعمال العنف التي شهدها المسجد الأقصى المبارك في القدس الشرقية المحتلة، "وحضّ جميع الأطراف على تفادي تصعيد إضافي" قائلا، "ينبغي، أكثر من أي وقت، أن يعمل الإسرائيليون والفلسطينيون معاً للحدّ من هذه التوتّرات وإعادة الهدوء".

وقال الرئيس الأمريكي جو بايدن في بيان نشره البيت الأبيض على موقعه الإلكتروني، وذلك بمناسبة احتفال إسرائيل بما يسمى "يوم الذكرى الـ ٧٥" يوم الأربعاء ٤/٢٦، إن الولايات المتحدة "فخورة بكونها من أوائل أصدقاء وحلفاء إسرائيل"، مشيرا إلى أن أمريكا وإسرائيل عملتا على خلق شرق أوسط أكثر ازدهارا وسلما، وتابع بايدن، أنه "بصفتي صديقا دائما وداعما لا إسرائيل، فقد عملت طوال مسيرتي المهنية لتعميق

وتقوية شراكتنا، ورأيت بنفسي الفوائد التي تعود على بلدينا"، مضيفا: "حققنا معا تطورات ملحوظة في العلوم والطب والتكنولوجيا والتي ستفيد شعبنا لأجيال قادمة، وواصلنا العمل معا لخلق شرق أوسط أكثر ازدهارا وسلما وتكاملا، وكشركاء أقوياء، نعمل معا لبناء تحالفات جديدة لمواجهة تحديات القرن الـ ٢١ مثل تغير المناخ والصحة العالمية"، ولفت الرئيس الأمريكي إلى أن بلاده "تدرك أن مرونة الديمقراطية الإسرائيلية، هي حجر الأساس لعلاقتنا القوية والخاصة".

فيما أيّدت الولايات المتحدة إسرائيل فيما وصفته بـ"الدّفاع عن النفس"، وقالت إن وقوع "هجومَين داميَين منفصلين في تلّ أبيب والضفّة الغربيّة وإطلاق صواريخ من لبنان دفعها إلى شنّ غارات"، إذ شنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي غارات على قطاع غزة وجنوبي لبنان ٧-٤/٨، بعد تصاعد التوتر عقب اقتحام شرطة الاحتلال باحات ومصليات بالمسجد الأقصى في القدس المحتلة، والاعتداء على المصلين والمرابطين واعتقال المئات منهم، وأُطلقت صواريخ من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن ذلك.

وقال المتحدّث باسم الخارجيّة الأمريكيّة فيدانت باتيل، في بيان إنّ "استهداف مدنيّين أبرياء، من أيّ جنسيّة كانوا، هو أمر غير مقبول"، مضيفًا "الولايات المتحدة تقف إلى جانب حكومة إسرائيل وشعبها".

وفيما يتعلّق بالصواريخ التي أُطلِقَت من لبنان، أعربت الولايات المتحدة عن دعمها إسرائيل، دون أن تؤيد صراحةً الغارات التي شنّها الاحتلال على الجنوب اللبناني ردًّا على تلك الصواريخ.
وقال متحدّث ثانٍ باسم الخارجيّة الأمريكية " استخدام لبنان نقطة انطلاقٍ لهجمات صاروخيّة ضدّ إسرائيل يُعرّض لبنان للخَطر ويزيد احتمال توسّع النزاع".

من الجدير ذكره، أن إدارة بايدن انتقدت مؤخرا قانون "الإصلاح القضائي" الذي اقترحه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والذي أدى إلى احتجاجات عارمة في البلاد لم تشهدها إسرائيل قبلا، فيما لم توجه إدارة بايدن حتى الآن دعوة لنتنياهو لزيارة البيت الأبيض على خلاف ما ساد خلال الحكومات الإسرائيلية والإدارات الأمريكية السابقة.

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أ- الشهداء والجرحى: -

طبقا لتقديرات التقرير الشهري لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، تسببت أنشطة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، نيسان ٢٠٢٣، باستشهاد (١٠) فلسطينيين بينهم طفلان، استشهدوا برصاص الاحتلال الذي استهدفهم على حواجزه، أو أثناء اقتحامه للقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة.
وبلغ عدد الجرحى (٩٨) جريحًا في الضفة الغربية، بينهم (١٢) طفلًا، و٤ مواطنات، ومسعفان وصحفي، خلال عمليات الاقتحام والمواجهات مع قوات الاحتلال.

ب- الأسرى والمعتقلين: -

طبقاً لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، بلغ إجمالي الاعتقالات (٤٩٧) حالة اعتقال في مختلف محافظة الضفة والقطاع؛ {اعتقلت قوات الاحتلال (٤٩٢) في الضفة الغربية و (٥) آخرين من قطاع غزة، من بينهم ١٦طفلًا، و٧ مواطنات، و٥ طلبة جامعيين، وصحفي، و٥ عسكريين.
وتصدرت القدس المرتبة الأولى من حيث عدد المعتقلين البالغ عددهم (١٨٦) معتقلا، أما بقية الاعتقالات فتوزعت على النحو التالي: ٦٥معتقلًا، الخليل ٥٣ معتقلًا، رام الله ٤٨ معتقلًا، بيت لحم ٤٢ معتقلًا، أريحا ٣٨ معتقلًا، جنين ٢٣ معتقلًا، طولكرم ١٢ معتقلًا، سلفيت ١٠ معتقلين، قلقيلية ٨ معتقلين، طوباس ٧ معتقلين، و٤ معتقلين في رفح، ومعتقل واحد شمال قطاع غزة.
كما أصدرت قوات الاحتلال (٢٢) أمر إبعاد عن المسجد الأقصى والقدس تتراوح مدتها ما بين أسبوع وحتى ستة أشهر.

- **٤٩٠٠ أسير في سجون إسرائيل، بينهم ٧٠٠ مريض و٢٠٠ امرأة وطفل: -**

جاء في تقرير مشترك صادر عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين، وهي حكومية، ونادي الأسير الفلسطيني ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان ومركز وادي حلوة في القدس، وجميعها غير حكومية. وذلك بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني.
إن إسرائيل تعتقل في سجونها نحو ٤٩٠٠ أسير، بينهم ٧٠٠ أسير مريض، و٢٠٠ امرأة وطفل، فضلا عن أكثر من ألف معتقل إداري، كما تواصل إسرائيل احتجاز جثامين ١٢ أسيرا توفوا داخل السجون خلال العقود الماضية.

وذكرت المؤسسات الحقوقية أن عدد المعتقلين حاليا ٤٩٠٠، بينهم ٣١ أسيرة، و١٦٠ طفلا وطفلة تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا، وأكثر من ألف معتقل إداري بينهم ٦ أطفال وامرأتان.

وأضافت أن عدد الأسرى المعتقلين منذ ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ يبلغ ٢٣، كما أعيد اعتقال ١١ أسيرا محررا في صفقة "وفاء الأحرار" (بين إسرائيل وحماس عام ٢٠١١) أبرزهم الأسير نائل البرغوثي "الذي يقضي أطول فترة اعتقال في تاريخ الحركة الأسيرة، والذي دخل العام الـ٤٣ في سجون الاحتلال، قضى منها ٣٤ عاما بشكل متواصل".

أما الأسرى الذين صدرت بحقّهم أحكام بالسجن المؤبد، فيبلغ عددهم -وفق التقرير الحقوقي- ٥٥٤ أسيرًا.

والسجن المؤبد غير محدد المدة، وفي بعض الحالات يستمر الاعتقال بعد الوفاة، إذ تواصل إسرائيل احتجاز جثامين ١٢ أسيرا توفوا داخل السجون بين عام ١٩٨٠ و٢٠٢٣.

وكشف التقرير عن وجود ٧٠٠ أسير مريض "٢٤ منهم مصابون بالسرطان، وبأورام بدرجات متفاوتة"، وحذر من "استمرار جريمة الإهمال الطبي/ القتل البطيء بحق الأسرى".

وخلال عام ٢٠٢٣، سجلت المؤسسات الحقوقية نحو ٢٣٠٠ حالة اعتقال بينها "أكثر من ٣٥٠ طفلا غالبيتهم من القدس، و٤٠ من النّساء والفتيات".

وقالت المؤسسات الفلسطينية إن المعتقلين يواجهون إلى جانب عائلاتهم "جرائم ممنهجة"، مشيرة إلى "تفشي سياسة العقاب الجماعي، والاعتداء على المعتقلين وعائلاتهم، والملاحقة المتكررة، والتهديدات، واستخدام العائلة كأداة للضغط على المعتقل، وجريمة التّعذيب في مراكز التّحقيق".

ولفت تقرير المؤسسات الفلسطينية إلى تصاعد سن قوانين وتشريعات "عنصرية تمس مصير الأسرى وعائلاتهم" خلال العام الجاري، تضاف إلى قوانين سابقة.

وذكر منها "مشروع قانون إعدام الأسرى الذين نفّذوا عمليات مقاومة ضد الاحتلال، إضافة إلى قانون سحب الجنسية والإقامة من أسرى ومحررين مقدسيين ومن الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨"، وقال إن إسرائيل تواصل عزل ٣٥ أسيرا انفراديا "من بينهم أسرى مرضى يعانون من أمراض نفسية، وصحية مزمنة"، كما تواصل "عمليات الاقتحام لأقسام الأسرى، والتنكيل بهم ومنع زيارة عائلاتهم."

ت-اقتحامات لتجمعات سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، نيسان٢٠٢٣، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت ـ بحسب تقرير لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية ـ الـ (٥٤١) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين) تصدرتها مدينة جنين بواقع (١٣٧) عملية اقتحام وتليها نابلس (١٤١)، أما بقية الاقتحامات فتوزعت كالتالي: ٢٦القدس، ٦٠ رام الله، ٢ طوباس، ٢٨ طولكرم، ٢١ قلقيلية، ٢٢ سلفيت، ١٤ اريحا، ٣٨ بيت لحم، ٥١ الخليل،١ رفح.

ث- انتهاكات ضد المقدسات: -

واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها ضد المقدسات في المدينة المحتلة خلال شهر نيسان٢٠٢٢، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي أكدت على إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به

وبذريعة الأعياد اليهودية وتزامنها مع شهر رمضان الفضيل، وفرض قوات الاحتلال تشديدات على أبواب المسجد الأقصى المُبارك، والتضيّيق على المصلين بشكل استفزازي، واتباع سياسة الإبعاد عنه؛ حولت قوات الاحتلال محيط وبوابات وباحات ومصليات المسجد الأقصى المبارك لمسرح تمارس فيه جرائمها وانتهاكاتها، وعلى الرغم من هذه التشديدات أعمر أكثر من ٤ ملايين مصلٍ المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك.

وحسب تقرير " محافظة القدس"، اتبعت قوات الاحتلال منذ بداية شهر نيسان سياسة منع الاعتكاف ومنعت حرية العبادة خلال الشهر الفضيل، إذ اقتحمت المصلى القبلي عدة مرات وأخّلَته من المعتكفين، كان أعنفها في ليلة ١٤ رمضان إذ كان المصلى القبلي شاهدًا على فظاعة جرائم الاحتلال، بعد اقتحام قواته المدججة بالسلاح المُصلى الساعة الواحدة فجرًا، كما اعتدت على المعتكفين والمعتكفات، وأطلقت الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز السام والصوت صوبهم، ما أدى إلى اشتعال النيران في جزء منه، كما ومنعت طواقم الإسعاف التي توجهت إلى المسجد الأقصى المبارك لإسعاف المصابين من الدخول إلى المسجد واعتدت عليهم، ونتج عن ذلك إصابة أكثر من ٢٤٠ معتكفًا ومعتكفة، في حين اعتقلت نحو ٤٤٠ منهم، وأفرجت عنهم لاحقًا بشرط الإبعاد عن المسجد الأقصى المُبارك.

وأظهرت مقاطع فيديو، انتشرت من داخل المسجد الأقصى، قيام جنود الاحتلال بضرب الشبان بشكل عنيف ومتعمد على الرأس والقدمين والظهر، وتقيد أيدي المئات منهم للخلف وإجبارهم على الاستلقاء أرضا، مع ضربهم بالأحذية والهراوات وأعقاب البنادق على الظهر والرأس من الخلف، وهذا ما أكده من كان يتواجد من الشبان والسيدات.

وسجلت العديد من الإصابات للمعتكفين من النساء وكبار السن والشبان، أبرزها إصابة لشابة بكسور بالأضلاع بعد استهدافها بعيار مطاطي من مسافة قريبة، وإصابة لرجل بعيار مطاطي قرب عينه، وإصابة لشابة بجروح في رأسها، إضافة الى إصابات كسور ورضوض مختلفة.

ولم يقتصر الأمر على الاعتداء على المعتكفين في الأقصى، بل تعمدت القوات تخريب محتويات المصلى القبلي، حيث رمت المصاحف على الأرض وحطمت الكراسي وحامل خشبي للمصاحف، إضافة الى العبث حقائب المعتكفين وتخريبها، إضافة الى تحطيم محتويات العيادة الطبية الملاصقة للمسجد.

وبالتزامن مع حجم الانتهاكات المتصاعدة التي شهدها الأقصى رصدت "محافظة القدس" خلال شهر نيسان اقتحام (٥٠٥٤) مستوطناً، و(٣٦٦٧٦) تحت مسمى "سياحة" باحات المسجد الأقصى المُبارك من جهة باب المغاربة، وذلك بمساندة قوات الاحتلال الخاصة المدججة بالسلاح، كما وأدوا طقوسًا تلمودية من بينها السجود الملحمي، وحاولوا إدخال القرابين عدة مرات خلال أيام ما يُسمى بعيد الفصح اليهودي.

وخلال نيسان، جددت قوات الاحتلال استهدافها لمصلى باب الرحمة بشكل خاص مما يدلل على استهدافه مستقبلا للمستوطنين بزعم علاقته بهيكلهم المزعوم، فتعددت اقتحاماته وشددت إجراءاتها في محيطه، وكانت في ٢٢ نيسان قد قطعت أسلاك الكهرباء عنه، وخربت التمديدات الكهربائية والإضاءة التي بداخله.

في السياق ذاته، قطعت سلطات الاحتلال أذان العشاء في ٢٤ من شهر نيسان ومنعت المؤذن من إكمال النداء لصلاة العشاء لإحياء ذكرى "قتلى اسرائيل"، والعام الماضي في ذات المناسبة قطعت سلطات الاحتلال أسلاك السماعات الخارجية للمسجد الأقصى، قبل موعد آذان العشاء، واقتصر الآذان على السماعات الداخلية لمصليات الأقصى، وحدث ذلك عام ٢٠٢١ حيث قطعت القوات أسلاك المآذن وكسرت عدة أبواب داخلية للمآذن وغرفة الصوتيات.

كما فرضت سلطات الاحتلال في ١٥ نيسان، قيودًا مشددة على وصول المواطنين المسيحيين إلى كنيسة القيامة بالقدس المحتلة للاحتفال بيوم "سبت النور"، عبر إغلاق عدد من أبواب البلدة القديمة المؤدية للكنيسة، ونصب الحواجز العسكرية في محاولة لمنع وصول المصلين المسيحيين.

وكما اشترط الاحتلال الحصول على تصاريح خاصة للصلاة في كنيسة القيامة، بهدف التحكم في الأعداد المسموح لها بالدخول، وتخلل الاحتفال منع قوات الاحتلال لعدد كبير من المحتفلين بـ "سبت النور" من دخول كنيسة القيامة بالبلدة القديمة من القدس المحتلة، كما واعتدت عليهم بشكل همجي ووحشي.

ج- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تم تسجيل (٣) حادثة تدمير واعتداء على ممتلكات شملت إلحاق أضرار: بأثاث منازل، إلحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات. كما شهد الشهر موضوع التقرير (٢٦) حادثة مصادرة ممتلكات من ضمنها؛ سيارات مدنين، كاميرات تسجيل، ممتلكات شخصية، معدات، مبالغ مالية وغيرها.

وفيما يتعلق بمصادرة الأراضي والاستيلاء عليها والقيام بأعمال التجريف؛ قامت سلطات الاحتلال بما هو آت:-

استولت سلطات الاحتلال على نحو٧٢ دونمًا، إذ أصدرت قوات الاحتلال أمرًا عسكريًا يقضي بوضع اليد على ٥٢ دونمًا من أراضي قرية سنيريا لأغراض عسكرية، وصادرت ١٩,٧٤٩ دونمًا من أراضي المواطنين الزراعية التابعة لبلدة نعلين، بالإضافة إلى إصدارها أمرًا عسكريًا يقضي بوضع اليد على قطعة أرض مزروعة بأشجار الزيتون المعمرة تبلغ مساحتها ٣٠٠ متر مربع في بلدة عزون لأغراض عسكرية.
واقتلع جنود الاحتلال ومستوطنوه أكثر من ٥٢٥ شجرة زيتون في محافظات نابلس وبيت لحم.

ح - أنشطة استيطانية وتهويدية:-

تواصلت خلال الفترة، موضع التقرير، أنشطة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد شهد شهر نيسان ٢٠٢٣ الممارسات والمخططات التالية: -

- مخطط القناة السفلية يشمل بناء ١٤٦٥ وحدة سكنية ومن شأنه ان يؤدي إلى توسيع التواصل الإقليمي بين "هار حوما" و"جفعات هاماتوس"، ما يؤدي إلى زيادة إسفين استيطاني بين الطرف الجنوبي للقدس الشرقية ومنطقة بيت لحم في الضفة الغربية.

- فيما يتعلق بمركز أعمال وادي الجوز، فرغم الادعاء بأنه سيزيد من فرص العمل للفلسطينيين ويعزز الاقتصاد في القدس الشرقية، إلا أن هناك قلق حاد من أنه سيؤدي في النهاية إلى إخلاء وهدم حوالي ٢٠٠ شركة فلسطينية. وكانت لجنة التخطيط المحلية التابعة لبلدية الاحتلال قد رفضت الاعتراضات المقدمة على خطة مركز واد الجوز للأعمال (وادي السيليكون) وأوصت بالموافقة على الخطة التي ستقام على أنقاض المنطقة الصناعية، وكانت فترة تقديم الاعتراضات على المخطط قد انتهت في ٢٦ شباط، حيث تم تقديم ٥٩ اعتراضا من قبل أصحاب الأراضي وأصحاب الأعمال في المنطقة، وفي الوقت الذي تدعي السلطات الإسرائيلية أن مركز واد الجوز للأعمال (وادي السيليكون) سيزيد من فرص العمل للفلسطينيين ويعزز الاقتصاد في القدس الشرقية ، فإن هناك قلقا حادا من أنه سيؤدي في النهاية إلى إخلاء وهدم حوالي ٢٠٠ منشأة فلسطينية واستبدالها بشركات إسرائيلية أو دولية.

وخطة (وادي السيليكون)، التي أطلقتها سلطة تطوير القدس، هي مركز أعمال على مساحة ٨٠ دونما في المركز الحضري للقدس الشرقية ليس بعيدا عن البلدة القديمة، وهي منطقة تجارية مزدحمة بها متاجر وكراجات وغيرها من الأعمال الصغيرة، جميعها معرضة للهدم واستبدالها بمباني مكاتب شاهقة لشركات التكنولوجيا الفائقة، كما تتضمن الخطة ١٩٤ وحدة سكنية – وهو عدد صغير جدا لا يشكّل سوى ١٣% من مساحة البناء".حيث سيتم إخلاء معظم المنشآت القائمة ، إن لم يكن جميعها، ولن تكون الغالبية مؤهلة للحصول على أي تعويض. ويقدر أصحاب المتاجر المحلية أن إغلاق المنشآت القائمة يعني أن ٢٠٠٠ عامل سيفقدون وظائفهم.

- مخطط راموت شمال أ وراموت شمال ب، والذي ناقشته لجنة التخطيط المحلية فمن شأنه أن يسفر عن توسيع مستوطنة راموت الحالية باتجاه الشمال الشرقي باتجاه بير نبالا.

- وفيما يخص التلة الفرنسية / جبل المشارف، فإن العمل جار في إطار تطوير خطتين في المنطقة ومباني حرم الجامعة العبرية في جبل المشارف لما مجموعه ١٥٣٩ وحدة سكنية. هذا الى جانب توسع في بسغات زئيف بنحو ٧٣٠ وحدة سكنية شرقاً باتجاه جدار الفصل ومنطقة حزما، ما يؤدي إلى استنزاف احتياطيات الأراضي القليلة المتبقية في المنطقة.

- قررت لجنة التخطيط والبناء اللوائية في القدس، برئاسة شيرا تلمي باباي، إيداع خطة لبناء ٤٦٠ وحدة استيطانية في مستوطنة "غيلو" جنوب مدينة القدس الشرقية المحتلة. وتغطي الخطة مساحة إجمالية تبلغ حوالي ثمانية دونمات، وتشمل هذا العدد من الوحدات الاستيطانية في خمسة مبان سكنية هي برجان يصل ارتفاعهما إلى ٣٥ طابقا وثلاثة مبان من ١٠ طوابق. وتضم الطوابق السفلية مناطق عمل وعيادة وواجهة تجارية. من إجمالي الوحدات السكنية، سيتم تخصيص حوالي ٩٢ وحدة للشقق الصغيرة التي تصل مساحتها إلى ٥٥ مترا مربعا. وبالإضافة لذلك وكجزء من الخطة سيتم تخصيص ٣,٥ دونم للمساحات العامة المفتوحة، وحوالي ٣ دونمات لبناء مدرسة ابتدائية جديدة، وحوالي ٢,٥٠٠ متر مربع لأربعة فصول دراسية للرعاية النهارية وخمسة فصول لرياض الأطفال، وبناء معبدين جديدين وتوسيع معبدين قائمين.

- صادقت اللجنة الفرعية للطرق التابعة لمجلس التخطيط الأعلى في دولة الاحتلال التابع لما تسمى الإدارة المدنية الإسرائيلية، على تعبيد طريقين التفافيين جديدين لربط مستوطنات في الضفة الغربية مع الداخل هما شارع ٤٥ – ممر قلنديا الالتفافي، الذي من شأنه أن يربط منطقة دوار مخماس مع الطريق السريع ٦٠ ومستوطنتي"ميغرون" و"كوخاف يعقوب" مباشرة مع الشارع السريع ٤٤٣ ، وذلك لتأمين سفر المستوطنين من المستوطنات في وسط وشمال الضفة الغربية دون الدخول في حاجز حزما مباشرة إلى الشارع السريع ٤٤٣ المؤدي الى تل أبيب . ويدور الحديث هنا عن نفق ضخم يجري العمل على إقامته منذ فترة اسفل حاجز قلنديا العسكري شمالي مدينة القدس. أما الطريق الالتفافي الثاني الذي حصل على تصريح بناء فهو ما يسنى بالطريق الأميركي الشمالي السريع، وهو جزء من نظام طرق كامل يهدف إلى ربط الطريق السريع ١ شمال بالطريق السريع ٦٠ والمستوطنات الجنوبية في القدس بالإضافة إلى وصول أفضل إلى معاليه أدوميم وما يسمى مستوطنات بنيامين وغور الأردن. ويصل الشارع الأميركي بين مستوطنة"هار حوماه" المقامة على أراضي جبل أبو غنيم مع المستوطنات الإسرائيلية شرق مدينة القدس. وقد علق وزير المالية بتسلئيل سموتريتش على ذلك بأنه يهدف للربط بين يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغور الأردن بالقدس ومركز البلاد على حد تعبيره ويجعل السفر أكثر أماناً وأسرع.

تجدر الاشارة هنا أن حكومة نتنياهو أعطت في تشرين الأول من العام ٢٠١٧ موافقة على ميزانية ب ٨٠٠ مليون شيقل للبدء بمشروع طرق التفافية جديدة في طول الضفة الغربية وعرضها لتسهيل حركة المستوطنين والحد من مرور مركباتهم وسط أحياء فلسطينية، من بينها طريق حوارة الالتفاقي وطريق العروب الالتفافي ونفق قلنديا وطريق اللبن الغربي الالتفافي وطريق النبي الياس الالتفافي وغيرها من الطرق الالتفافية في محافظات القدس وبيت لحم والخليل ، التي من شأنها المساعدة على ربط المستوطنات وخاصة المعزولة في عمق الضفة الغربية مع بعضها البعض ومع شبكة الطرق خلف الخط الأخضر. وتعتبر هذه الطرق الالتفافية إحدى أدوات الاحتلال المستخدمة في تنفيذ سياسة فرض الوقائع على الأرض وتشكيل جغرافيا الضفة الغربية بما يتلاءم ومخططاتها الاستيطانية.

- أكدت لجنة التخطيط والبناء في بلدية الاحتلال انها ستدفع مخططا لإقامة مقر مركزي للشرطة جنوب المدينة على أراضي جبل المكبر، اضافة الى مخطط لتوسيع "مستوطنة " نوف تسيون" بنحو "٤٠٠" وحدة استيطانية جديدة. ووفق بلدية الاحتلال يجري في هذه المرحلة وضع اللمسات الأخيرة على مخططات البنى التحتية

والاحتياجات اللازمة لتمرير الخطة بسرعة بدعوى حاجة الشرطة لمقر جديد جنوب القدس يخفف الضغط عن مركز التوقيف في المسكوبية ومراكز التوقيف المقامة في شمال ووسط القدس المحتلة. وادعت البلدية أن إقامة قاعدة للشرطة وقوات حرس الحدود تتضمن مرمى للنيران ومقرا للسايير على سفوح جبل المكبر تطل على البلدة القديمة وعلى الاغوار والبحر الميت امر ضروري وحيوي. ووفق المخطط يجري توسيع في المرحلة الأولى لمستوطنة "نوف تسبون" المقامة على أراضي جبل المكبر بحيث تصبح أكبر مستوطنة داخل الأحياء العربية في القدس الشرقية. ولم يحدد عدد الوحدات الاستيطانية الجديدة فيها باعتبار الخطط ما زالت قيد المعالجة ضمن عملية موسعة لبحث افاق الاستفادة من نحو ١١٨ دونما استولت عليها جمعيات استيطانية ومستثمرون وشركات إسرائيلية وذلك بعد التأجيل عدة مرات خلال الأشهر الستة الماضية بسبب تشكيل الحكومة الجديدة، ويدعو المخطط إلى بناء ١٠٠ وحدة استيطانية جديدة و ٢٧٥ غرفة فندقية في المرحلة الأولى . وفي حال الموافقة على الخطة، فإن مستوطنة (نوف تسيون) سوف تتحول من جيب معزول للمستوطنين إلى امتداد متجاور للمستوطنة المجاورة شرق تلبيوت .علما ان " نوف تسيون" تتكون حاليا من ٩٥ وحدة سكنية مع حوالي ٢٠٠ وحدة إضافية قيد الإنشاء، ومن المقرر أن تصبح أكبر مستوطنة في قلب حي فلسطيني في القدس الشرقية بسعة ٤٠٠ وحدة سكنية . يذكر هنا ان جبل المكبر كان من بين الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة التي شهدت أعلى نسبة هدم نفذتها بلدية الاحتلال خلال العامين الماضيين.

- شارفت سلطات الاحتلال على إنهاء مشروع الجسر الهوائي المعلق في حي وادي الربابة، ببلدة سلوان، وهو واحد من أضخم المشاريع الاستيطانية، جنوب المسجد الأقصى المبارك، الرامية لتسهيل حركة المستوطنين وتغيير معالم المدينة المحتلة، والجسر الهوائي المعلق يمتد بطول أكثر من ٢٠٠ متر بارتفاع ٣٥ مترًا، وعرض ٤,٥ أمتار. وتسعى سلطات الاحتلال من خلال ذلك إلى فرض واقع تهويدي يخترق فضاء سلوان بالقدس المحتلة وهو أحد أخطر المشاريع الاستيطانية في القدس، وهو مشروع استيطاني سياحي حيث يسعى الاحتلال للسيطرة على وادي الربابة؛ بدءا من حي الثوري مرورا بحي وادي الربابة وصولا إلى منطقة النبي داود، إضافة إلى أعمال أخرى في أراضي الحي لتحويلها إلى"مسارات وحدائق توراتية"، وزرع القبور الوهمية في أجزاء أخرى من الحي. وقد خصصت حكومة الاحتلال نحو ٢٠ مليون شيكل؛ لتنفيذ المشروع بإشراف مباشر من وزارة شؤون القدس ووزارة السياحة الإسرائيلية، وبمشاركة من سلطة تطوير القدس، وبلدية الاحتلال، وشركة "موريا" التابعة للبلدية، وجمعية "إلعاد" الاستيطانية. ووفقًا للمخطط، من المفترض أن يبدأ استخدام الجسر في شهر أيار ٢٠٢٣

- صادقت سلطات الاحتلال على ٦ مخططات هيكلية استيطانية جديدة لأغراض توسيع مجموعة من المستوطنات، خاصة في محافظات رام الله ونابلس واريحا. وتتضمن المخططات هذه بناء أحياء استيطانية في مستوطنات قائمة على ما مساحته نحو ١٢٠٠ دونما كبناء حي استيطاني جديد لمستوطنة صغيرة ومعزولة هي "رحاليم" الى الجنوب من مدينة نابلس بالقرب من حاجز زعترة بواقع ٢١٢ وحدة استيطانية على مساحة ٥٧٢ دونما وحي استيطاني جديد لمستوطنة "مفو يريحو" في محافظة اريحا ، والتي جرى تحويلها قبل عامين من بؤرة استيطانية الى مستوطنة ويجري العمل على تحويلها الى مستوطنة كبيرة نسبيا في الاغوار من خلال مخطط سطو على اكثر من خمسمائة دونم من الاراضي وبناء نحو ١٨٠ وحدة استيطانية فيها هذا الى جانب المصادقة على مخطط لتوسيع مستوطنة "طنا عمريم" المقامة على أراضي خربة زنوتا في محافظة الخليل، بواقع ٦٨ وحدة استيطانية، ومخططات أخرىتستهدف أراضي قرى مسحة في محافظة سلفيت لصالح مستوطنة"عيتس افرايم"، لبناء وحدات استيطانية جديدة

- رصدت الحكومة الإسرائيلية نحو ٤ مليار شيقل لهذا الغرض ضمن الميزانية العامة، بالإضافة إلى ١٦٠ مليون شيقل لمشاريع البنى التحتية وتطوير الطرقات للمستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وتعني هذه المبالغ أن ٢٥,٦٩% من الميزانية المخصصة لـ "تنفيذ الخطة الإستراتيجية" لشق الطرقات في إسرائيل، خصصت ورصدت لمشاريع البنى التحتية والطرقات الاستيطانية في الضفة الغربية، ما يعني رصد نحو ٤ مليار شيقل من أصل من ١٣,٦٨٧ مليار شيقل مخصصة لمشاريع البنى التحتية في إسرائيل. وتتضمن الميزانيات المرصودة

تخصيص نصف مليار شيقل لتوسيع الطريق الاستيطاني من مفترق مستوطنة " أريئيل" وحتى مستوطنة"تفوح" في محافظة سلفيت. كما تقرر رصد ١٥٠ مليون شيقل لتطوير شبكة الطرقات قرب مستوطنة"الفي منشيه" جنوب مدينة قلقيلية، وتخصيص ميزانية بقيمة ٢٠٠ مليون شيقل لشق طريق التفافي لبلدة الفندق، فيما سيتم رصد ميزانية بقيمة ٣٦٦ مليون شيقل لتحديث وتوسيع الطريق المؤدي إلى مستوطنة"بيت إيل". كما ستخصص ميزانية بقيمة ١٣٦ مليون شيكل لتوسيع الطريق الموصل إلى مستوطنة"بيت إيل"، ورصد ميزانية بقيمة ٢ مليار شيكل لتطوير وتوسيع الطريق رقم ٦٠ الاستيطاني. ووفقا للتفاهمات كذلك تم رصد مبلغ ١٥٦ مليون شيقل لتطوير مفترق وطرق رئيسية قرب العيسوية لصالح المستوطنين، و٨٠ مليون لتوسيع الطريق الالتفافي الشرقي في القدس، والذي يخدم المستوطنات في منطقة القدس حتى بيت لحم والخليل، إضافة لرصد ميزانية بقيمة ٣٠٠ مليون شيقل لشق طريق استيطاني يربط مستوطنة مجرون في منطقة معبر قلنديا.

- ستبدأ سلطات الاحتلال الشهر المقبل، بحفر طريق الطوق، شرق القدس، والتي يطلق عليها الاحتلال اسم"طريق نسيج الحياة" أو"طريق السيادة" لأنها تمهد لضم مستوطنة"معاليه أدوميم" إلى القدس وتفسح الطريق أمام تنفيذ المخطط الاستيطاني "E١ " .وتأتي أعمال الحفر توطئة لرصف الشارع الذي يهدف إلى إغلاق المدخل الشمالي لبلدة العيزرية تماما، وتحويل الحركة نحو شمال البلدة باتجاه جبل البابا وبلدة الزعيم ليربط منطقة جنوب الضفة الغربية مع منطقة الأغوار ومدينة أريحا في الجانب الشرقي من الضفة الغربية. ويهدف الشارع إلى السماح للفلسطينيين بالتنقل من الجنوب إلى الشمال دون الحاجة إلى السفر على الطرق المخصصة للمستوطنين في هذه المناطق. وسيخلق تعبيد الطريق نظام طرق فصل عنصريا (طريق فصل عنصري) بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والطريق ذو أهمية كبيرة لضم كتلة (معاليه أدوميم) إلى إسرائيل ولدفع خطة البناء "(E١)إن إنشاء شبكة طرق منفصلة للإسرائيليين والفلسطينيين سيمكن المؤسسة الأمنية من إلغاء حاجز الزعيم، الواقع عند المدخل الشرقي للقدس، ونقله بالقرب من شرق مستوطنة (كفار أدوميم)، وسيسمح نقله باستمرار الحركة دون تفتيش أمني ونقاط تفتيش من قبل المستوطنين من كتلة (معاليه أدوميم) إلى القدس. أما الهدف من منع الفلسطينيين دخول كتلة (معاليه أدوميم) فمن شأنه أن يسهل ضم الأراضي إلى إسرائيل بسهولة أكبر في المستقبل. وهذا كان جوهر موقف رئيس بلدية (معاليه أدوميم)، الذي تحدث صراحة وبدون لغة دبلوماسية عن الأهداف الحقيقية لمخطط الطرق دون الاخذ في الاعتبار الإلتماس الذي قدمه إلى المحكمة العليا اهالي العيزرية وأبو ديس والسواحرة وغيرها.

وتعتبر هذه الطرق الالتفافية إحدى أدوات الاحتلال المستخدمة في تنفيذ سياسة فرض الوقائع على الأرض وتشكيل جغرافيا الضفة الغربية. وكان المكتب الوطني قد أشار في تقارير سابقة الى أهم وأخطر تلك الطرق الالتفافية كطريق حوارة الالتفافي (مفترق زعترة) وطريق العروب الالتفافي ونفق قلنديا وطريق اللبن الغربية الالتفافي وطريق النبي الياس الالتفافي وطريق الطوق الشرقي / القدس وطريق ٦٠ الالتفافي طريق غوش عصيون الشرقية – البحر الميت وغيرها.

- دفعت اللجنة اللوائية الإسرائيلية مخططات لبناء ٢٩٦٩ وحدة استيطانية في مستوطنات التلة الفرنسية وبسغات زئيف وجفعات شاكيد"، وضمن سلسلة من المخططات الاستيطانية المتتالية، والتي من شأنها ان ترسخ السيطرة الإسرائيلية على المزيد من الأراضي في القدس الشرقية، وتحكم فصلها عن الضفة الغربية في جميع الاتجاهات، وقررت قبول جميع وثائق الخطة المعدلة ووافقت على كل خطة للإيداع للمراجعة العامة والاعتراضات . ما يسمى بالخطة المعدلة تصادر آلاف الدونمات من أراضي المقدسيين في وسط وجنوب وشرقي المدينة، ويترتب عليها تهديد التجمعات السكانية المتواجدة في المناطق المستهدفة. كما حددت لجنة التخطيط اللوائية في القدس جلسة مناقشة حول الاعتراضات على خطة مركز وادي الجوز للأعمال (وادي السيليكون) في ٢ أيار، وهي خطوة متقدمة نحو الموافقة النهائية عليها، علماً بأن لجنة التخطيط المحلية رفضت الاعتراضات وأوصت بالموافقة على الخطة في ٢٩ آذار الماضي.

- نشرت بلدية موشيه ليئون بالتعاون مع شركة"شيكون فيبينوي" مخططاً جديداً لتوسيع حقوق البناء في قطع الأراضي الواقعة ضمن مستوطنة"جفعات همتوس" المقامة على أراضي بيت صفافا في القدس الشرقية. ويوسع المخطط الجديد حقوق البناء على هذه الأراضي من ٣٠٠ إلى ١٥٠٠ وحدة استيطانية ، الأمر الذي يعني بتر التواصل الجغرافي الفلسطيني بصورة نهائية بين القدس الشرقية وبيت لحم جنوباً ، والحيلولة دون ربط بيت صفافا الفلسطينية بدولة فلسطينية مستقبلية. وكان قد تم إقرار مخطط"جفعات همتوس" قبل عقد من الزمن، حيث تحوي المستوطنة ٢٦١٠ وحدات استيطانية.و جرى نشر مناقصات لبناء ١٢٠٠ وحدة استيطانية من الوحدات المذكورة قبل ثلاث سنوات، أما اليوم، فتجري أعمال واسعة على الأرض من أجل مد البنى التحتية من أجل تمهيد الأرض لأعمال بناء يهودي مستقبلي في المستوطنة. وقد حصلت شركة"شيكون فيبينوي" على نسب بناء موسعة في المستوطنة المذكورة.

- ناقشت اللجنة المحلية في بلدية القدس (الغربية)، نية اللجنة اللوائية إعداد مخطط جديد أيضاً على أراضي بيت صفافا.وسيكون المخطط الجديد في الطرف الشمالي للحي، على مفترق شارعي بنيفستي ودوف يوسيف، في الطرف الشمالي من شرفات. ويبلغ نطاق المخطط ٤٠٠ وحدة سكنية، لتوسيع مستوطنة جفعات شاكيد على حساب أراضي كل من شرفات وبيت صفافا.

- كما قررت سلطات الاحتلال مؤخراً، إيداع مخطط لبناء ١٣٥ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة "معالوت الدفنا" بحي الشيخ جراح في القدس المحتلة. ووفق قرار الاحتلال فإن المخطط يقع على محاور السكك الحديدية الخفيفة للخط المعتمد (الأخضر) والخط المخطط (الأزرق الفاتح) بمساحة ٢١١٠ متر مربع.وسيتم هدم مبنًى قائم مُكون من ٥ طوابق يضمُّ ٢٦ وحدة، وبدلًا من ذلك إنشاء مبنًى جديد مكون من ١٢ طابقًا و١٣٥ وحدة استيطانية وكنيس يهودي وموقف سيارات تحت الأرض لاستخدام سكان المبنى والتجارة ومسار يتصل بنظام الممرات الموجود في الحي ويتصل بالسكك الحديدية.

- أقرت بلدية الاحتلال من خلال اللجنة المحلية للتخطيط والبناء، ما يسمى خطة الحفاظ على قلعة القصر الأثرية القديمة جنوبي البلدة القديمة التي تطلق عليها أسم (إيال) وكشفها لجمهور المستوطنين وترميمها وبناء مجمع استيطاني على جانبيها. ويقع المخطط في المجمع بين شارع الخليل بيت لحم جنوب البلدة القديمة إلى الغرب، وهي منطقة موقع أثري إلى الشمال – بالقرب من شارع "S. A"، ومجمع"بيغن التراثي إلى الشرق"- بالقرب من الشريط الأثري ، والكنيسة الاسكتلندية ، وهضبة الكتاب المقدس . وتبلغ مساحة المخطط حوالي ٥١٣ دونما. وقد حذر رؤساء الكنائس والطوائف المسيحية في الأراضي المقدسة من تصعيد حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة، الاستيطان في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة واستهداف أملاك المسيحيين في القدس وجعل الحياة أسوأ في مسقط رأس المسيحية، مؤكدين إن المجتمع المسيحي يتعرض لهجوم متزايد، ويستهدف رجال الدين والاعتداء على الممتلكات الدينية بوتيرة متسارعة وأكثر جرأة في ظل حكومة المتطرفين والعنصريين.

- حوّل ما يسمى "القيّم على أملاك الغائبين" قرابة نصف مليون دونم من أراضي الضفة الغربية المحتلة إلى شعبة الاستيطان التابعة "للمنظمة الصهيونية"؛ بغية تعزيز الاستيطان والاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة والقدس المحتلة. وفي الاسبوع الماضي نظرت المحكمة الإسرائيلية العليا في القدس، بالتماس قدمته حركة" السلام الآن" اليسارية الإسرائيلية طالبت فيه بإلزام "شعبة الاستيطان" بأن تنشر بشكل مسبق قراراتها بشأن تخصيصات الأراضي في الضفة الغربية للمستوطنات، ومزارع المستوطنين. وقانون"أملاك الغائبين" الذي أقرته الكنيست الإسرائيلية عام ١٩٥٠، والذي يسمح لسلطات الاحتلال بمصادرة أملاك اللاجئين الفلسطينيين الذي تركوا أرضهم وممتلكاتهم أثناء نكبة ١٩٤٨، حتى ولو غابوا عنها بضع ساعات وانتقلوا لقرية مجاورة. ويشكل هذا القانون العنصري أداة أساسية للسيطرة على أملاك اللاجئين الفلسطينيين والوقف الإسلامي، ومنع عودة هؤلاء إلى أراضيهم وممتلكاتهم الّتي تركوها قبيل حرب ٤٨ أو أثنائها أو بعدها، ويسمح

بالاستلاء على آلاف المنازل والعقارات وملايين الدونمات. وتضع شعبة الاستيطان هذه يدها على نصف مليون دونم، تقريبًا من الأراضي الصالحة للاستيطان والزراعة في الضفة الغربية يتم تخصيصها للمستوطنات والبؤر الاستيطانية، كما كان الحال في البؤر الاستيطانية في"عمونا، ميغرون، متسبيه كرميم، وجفعات هولبانا" الواقعة داخل مستوطنة"بيت إيل"، حيث تم تخصيص أراضٍ خاصة للمستوطنين على أراضي فلسطينية خاصة.

خ- حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:-

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، حيث أقامت قوات الاحتلال (٣٧٥) حاجزًا مفاجئًا في الضفة الغربية، لتعطيل حركة المواطنين في عموم الضفة الغربية، أكثرها في محافظة نابلس بواقع (٨٢) حاجزًا عسكريًا، وفي الخليل (٧١) حاجزًا، فيما توزعت بقية الحواجز بين محافظات القدس، ورام الله، وجنين، وسلفيت، وأريحا، وبيت لحم، والخليل، وطولكرم وقلقيلية.

فيما بلغت عمليات إطلاق النار من قبل جيش الاحتلال تجاه المواطنين الفلسطينيين (٢٣٥) حالة، بينها (١٩٠) حالة في الضفة الغربية و(٤٥) حالة في قطاع غزة، إذ أطلق جنود الاحتلال المتواجدون على الحواجز العسكرية النار في (١٣٠) حالة، (٦٠) حالة إطلاق نار خلال عمليات اقتحام، و(٢٢) حالة من قبل مواقع عسكرية لجيش الاحتلال، و(٩) من قبل زوارق حربية (و١٤) حالة قصف جوي من قبل طائرات الاحتلال.
وخلّف القصف أضرارًا مادية في مستشفى محمد الدرة شمال شرق مدينة غزة، وانهيارًا لمنزل شرقي منطقة الشجاعية.

د- هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

صعد الاحتلال أنشطته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية المحتلة، الخاضعة لسيطرة احتلالية أمنية وإدارية؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، وحسب التقرير الشهري لـ"دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، هدمت آليات الاحتلال خلال نيسان (١) منزلا فلسطينيا. في قطاع غزة بفعل القصف الجوي بعدد من الصواريخ لأرض زراعية تقع في حي الشجاعية شرقي غزة.
ودمرت آليات الاحتلال أكثر من ١٢ منشأة تجارية في الضفة الغربية، من بينها حظائر أغنام وغرف زراعية ومنشآت تجارية أخرى.

- **توجه لمضاعفة ميزانيات المستوطنين لمراقبة البناء الفلسطيني في المناطق (ج):-**

أفادت صحيفة "هآرتس" ٤/٤، بأن وزارة الاستيطان تتجه إلى مضاعفة الميزانيات التي ستحول إلى مجالس المستوطنات في الضفة الغربية، وستوظف هذه الميزانيات من أجل مراقبة وتوثيق البناء للفلسطينيين في المناطق (ج)، حيث أدرج ذلك ضمن الميزانية العامة لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤.

ووفقا للصحيفة، ستخصص ميزانية بقيمة ٤٠ مليون شيكل لمجالس المستوطنات المحلية والإقليمية، مقابل نحو ٢٠ مليونا كانت مخصصة لذلك في الماضي.

وتتطلع وزارة الاستيطان إلى مضاعفة الميزانية التي ستخصص للمستوطنين للتزود بطائرات بدون طيار ودوريات التي ستراقب البناء الفلسطيني في المناطق (ج).

يذكر أنه في السنوات الأخيرة، تعمل وتنشط في مستوطنات الضفة ما يسمى "دوريات الأراضي"، التي تراقب البناء والزراعة الفلسطينية، حيث تقدم هذه الدوريات تقاريرها إلى "الإدارة المدنية" وسلطات جيش الاحتلال من أجل إصدار إخطارات بالهدم ووقف العمل والبناء للفلسطينيين.

يشار إلى أن "دوريات الأراضي" التابعة للمستوطنات ليست لديها صلاحيات وسلطة تنفيذية من الناحية العملية لمنع البناء والتوسع الفلسطيني، لكن دورياتها تعمل كمحرك للضغط على الإدارة المدنية، التي تقدم تقارير لسلطات الاحتلال عن البناء الفلسطيني في المناطق (ج).

يذكر أن وزارة الاستيطان برئاسة تساحي هنغبي، أقرت في العام ٢٠٢٠، ميزانية بقيمة ٢٠ مليون شيكل لمراقبة البناء الفلسطيني في المناطق (ج)، بيد أن الميزانية خصصت ورصدت بشكل عملي إلى ما يسمى "دوريات الأراضي" في المستوطنات، خلال ولاية حكومة بينيت - لابيد.

وأوضحت الصحيفة أنه خلال ولاية وزيرة الاستيطان والمهام الوطنية أوريت ستروك، من المقرر مضاعفة ميزانية "دوريات الأراضي" للمستوطنين، ولن يتم تخصيص ذلك إلا بعد المصادقة على ميزانية الدولة، كونه في حالة عدم وجود ميزانية للدولة، يستبعد رصد ميزانية مضاعفة لمراقبة البناء والتوسع الفلسطيني في المناطق (ج). وستخصص الميزانيات التي ستحول إلى المستوطنات لتعيين موظفين لأقسام الدوريات وشراء الطائرات بدون طيار، وأجهزة حواسيب لوحية، ومركبات، وسيكون بإمكان المستوطنات الكبيرة تمويل معاشات ٤ حراس بدوام كامل وأربعة آخرين بدوام جزئي.

كما يمكن استخدام الميزانية المرصودة لتشغيل العديد من المتطوعين ضمن مشروع الخدمة الوطنية، وعقد مؤتمرات حول منع البناء والتوسع الفلسطيني في المناطق (ج)، وإقامة بنى تحتية أمنية ضد تنفيذ ما يسمى "الأنشطة غير القانونية على الأرض، مثل السياج، وبناء الممرات والطرق."

يشار إلى أنه في السنوات الأخيرة، تشغل الإدارة المدنية أيضا خطا ساخنا يدعو المستوطنين للإبلاغ عن أعمال البناء الفلسطينية، وهو ما يعرف في إسرائيل باسم "الحملة على المنطقة ج"، وذلك ضمن خطة لتفريغ المناطق (ج) من الفلسطينيين وضمها إلى السيادة الإسرائيلية.

ذ- انتهاكات المستوطنين: -

واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر نيسان ٢٠٢٣ وفق نتائج التقرير الشهري لـ" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" (١٣٥) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.

- **٤٣٦اعتداء للاحتلال وللمستوطنين بالضفة بآذار: -**

بينت الهيئة في تقريرها الشهري، "انتهاكات الاحتلال وإجراءات التوسع الاستعماري" لشهر آذار الصادر اليوم الإثنين، أن هذه الاعتداءات تركزت في محافظة نابلس بواقع ١٣٠ عملية اعتداء، تليها محافظة جنين بـ ٦٠ اعتداءً ثم محافظة سلفيت بـ ٤٦ اعتداء

قالت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين نفذوا ٤٣٦ اعتداءً خلال شهر آذار الماضي، بين اعتداء مباشر على الفلسطينيين، وتخريب، وتجريف أراضٍ، واقتلاع أشجار، والاستيلاء على ممتلكات، وإغلاقات، وحواجز، وإصابات جسدية.

وبينت الهيئة في تقريرها الشهري، "انتهاكات الاحتلال وإجراءات التوسع الاستعماري" لشهر آذار الصادر اليوم الإثنين، أن هذه الاعتداءات تركزت في محافظة نابلس بواقع ١٣٠ عملية اعتداء، تليها محافظة جنين بـ ٦٠ اعتداءً ثم محافظة سلفيت بـ ٤٦ اعتداء.

أشارت إلى أن الاعتداءات التي نفذها المستوطنون في شهر آذار بلغت ١٦٤ اعتداءً، تخللها محاولتهم إنشاء بؤرة استيطانية جديدة في منطقة الأغوار، وتركزت اعتداءات المستعمرين هذا الشهر في محافظة نابلس بـ ٦٩ اعتداءً.

وأصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ٥١ إخطارا لهدم ووقف بناء وإخلاء منشآت فلسطينية، تراوحت بين إخطارات للهدم أو وقف البناء بحجة عدم الترخيص، وإخلاء بحجة التدريبات، تركزت معظمها في محافظات سلفيت بـ ١٩ إخطارا، وأريحا بـ ١١ إخطارا.

وأفادت الهيئة بقيام قوات الاحتلال والمستوطنين بتجريف ما يزيد على ١٧٦ دونما من أراضي المواطنين في محافظات القدس ورام الله وجنين، بهدف السيطرة عليها وتحويلها لصالح المستوطنين.

وقال رئيس الهيئة مؤيد شعبان، إن المؤسسة الرسمية الاحتلالية ترعى إرهاب المستوطنين، بشكل منظم ومنهجي ووقح.

وأشار إلى أن عمليات الهدم التي نفذتها قوات الاحتلال خلال شهر آذار بلغت ٢٨ عملية هدم لـ ٣٣ منزلا ومنشأة تجارية ومصدر رزق، وتركزت هذه العمليات في محافظتي القدس والخليل.

وبين شعبان أن التقرير يرصد تعرض ما مجموعه ٦٣٥ شجرة للضرر والاقتلاع على أيدي المستوطنين، كانت كلها من أشجار الزيتون، وقد تركزت هذه العمليات في محافظتي جنين باقتلاع ٢٢٠ شجرة، ومحافظة نابلس باقتلاع ١٨٢ شجرة.

وقال رئيس الهيئة إن سلطات الاحتلال أصدرت في شهر آذار أمري وضع يد لأغراض عسكرية بواقع ٣٩١ دونما من أراضي الفلسطينيين في محافظات سلفيت ورام الله وقلقيلية، إذ استهدف أمر وضع اليد الأول ما مجموعه ٤٩ دونما من أراضي محافظتي سلفيت ورام الله وتحديدا أراضٍ في قرية رنتيس وبلدة دير بلوط بمحافظتي رام الله والبيرة، وسلفيت.

وتابع: "استهدف الأمر الثاني أراضي جينصافوت والفندق والحجة قبل أسبوع الذي قضى بالاستيلاء ووضع اليد على ٢١٨ دونما لأغراض شق طريق تذرعت دولة الاحتلال بأنه طريق لأغراض عسكرية، لكنه في حقيقة الأمر لخدمة المستوطنين، من أجل قطع الطريق أمام اعتراضات أصحاب الأراضي تحججت بكونه طريقا لأغراض أمنية."

ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وكان أبرزها لهذا الشهر هو ما تناولته مقالة نشرها مركز " مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" بشأن ميزانية البنى التحتية المخصصة لتوسيع الشوارع والطرق الرئيسة في إسرائيل والتي بلغت حوالي ١٣,٤ مليار شيكل، من ضمنها حوالي ٢٥% من الموازنة سيتم صرفها في شوارع الضفة الغربية لتعزيز واستدامة المشروع الاستيطاني، إذ تستعرض هذه المقالة البنية التحتية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وطبيعة المشاريع القادمة لتوسيع شوارع المستوطنين .

هذا الى جانب استعراض ترجمة لمقالة نشرتها صحيفة " هآرتس" العبرية بخصوص تعزيز الحكومات الإسرائيلية بشكل رسمي، وبواسطة وزارة التربية والتعليم، النزعات القومية – العنصرية لدى الحريديين، من خلال موافقتها على منهاج موضوع المدنيات " التربية الوطنية" الذي يُدرّس في المدارس الحريدية (المتدينة) فوق الابتدائية، والذي يقول بأنه لا حق لغير اليهود بفلسطين التاريخية كلّها، وأنه بالإمكان طرد السكان غير اليهود من "أرض إسرائيل" المزعومة استنادا إلى مقولات من أساطير التوراة ، وهنا تتضح المفارقة فيما يتعرض له المنهاج الفلسطيني والعملية التعليمية من هجمات وضغوطات تحت ذريعة المضامين العدائية والإرهابية في هذه المناهج على حد تعبيرهم.

أ- ربع ميزانية وزارة المواصلات الإسرائيلية ستصرف في أراضي الضفة الغربية! ما هي الشوارع الالتفافية التي ستتوسع؟ وكيف ستبدو حياة الفلسطينيين في المستقبل؟

اتفقت وزيرة المواصلات الإسرائيلية، ميري ريغف، مع وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، على ميزانية البنى التحتية المخصصة لتوسيع الشوارع والطرق الرئيسة في إسرائيل والتي بلغت حوالي ١٣,٤ مليار شيكل، من ضمنها حوالي ٢٥% من الموازنة سيتم صرفها في شوارع الضفة الغربية لتعزيز واستدامة المشروع الاستيطاني. هذه المقالة تستعرض البنية التحتية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وطبيعة المشاريع القادمة لتوسيع شوارع المستوطنين .

في ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٢، تولت ميري ريغف) الليكود (وزارة المواصلات، لكنها لم تكن المرة الأولى. قبل ذلك، تولت ريغف وزارة المواصلات في حكومة بنيامين نتنياهو السابقة (حزيران ٢٠٢٠- كانون الأول ٢٠٢١)، وفي أثناء هذه الولاية قدمت ريغف خطة شاملة لتطوير البنى التحتية في الضفة الغربية ووضعت الخطة أمام رؤساء المجالس الاستيطانية ورئيس الإدارة المدنية في حينها، وقالت: "اليوم هو يوم مشوق بالنسبة للمستوطنات ولدولة إسرائيل التي تقوم بالبناء في جميع أنحاء الوطن... أنا فخورة بتقديم أول خطة شمولية للمواصلات في الضفة الغربية".

من جانبه، قال رئيس مجلس المستوطنات في حينها، ديفيد الحياني: "من المثير أن نرى، بعد ٥٣ عامًا من الاستيطان، المخطط العام للنقل في يهودا والسامرة ووادي الأردن... لو تم تنفيذ هذه الخطة قبل ١٠ سنوات، لكان من شأنها أن تؤدي إلى زيادة عدد المستوطنين في يهودا والسامرة ليصلوا اليوم إلى حوالي مليون إسرائيلي."
ولا بد من القول، قبل استعراض بنود الخطة الشاملة، بأن وضع خطة خمسية (خمس سنوات)، أو خطة شاملة (تخطيط على مستوى كل الضفة الغربية وليس على مستوى شارع وحيد)، يواجه العديد من التحديات بالنسبة لإسرائيل .

ثمة ثلاثة تناقضات أساسية تقع في صميم تخطيط الشوارع في الضفة الغربية:-

١- تمويل إسرائيلي واستخدام فلسطيني:-

إسرائيل تتعامل مع الضفة الغربية (حوالي ٥٤٠٠ كم مربع) كمنطقة واحدة بدون الأخذ بعين الاعتبار وجود مناطق حكم ذاتي فلسطينية، وإن كان التخطيط الإسرائيلي يتعلق فقط بالمناطق "ج". وحسب ريغف، مساحة الضفة الغربية تشكل ربع دولة إسرائيل. إن وضع بنية تحتية شاملة للشوارع والطرق الالتفافية عليها أن تتعامل مع تناقض أساسي لا يغيب عن بال المخطط الإسرائيلي: من جهة، حجم البنية التحتية في الضفة الغربية، وطبيعة الشوارع الكبرى، صلابتها وسنوات خدمتها، صيانتها الدورية، وحجم الاستثمار المالي فيها يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن استخدام هذه البنية التحتية سيكون من قبل الإسرائيليين (١٥% من سكان الضفة الغربية) والفلسطينيين (٨٥% من سكان الضفة الغربية). لكن من جهة ثانية، فإن تمويل هذه البنية التحتية يأتي من قبل الإسرائيليين وحسب .

٢- . التخطيط الحضري مقابل التخطيط الأمني:

على خلاف البنية التحتية داخل إسرائيل، فإن البنية التحتية في الضفة الغربية تأخذ بعين الاعتبار القضايا الأمنية المرتبطة بأمن المستوطنين. بينما أن إسرائيل تعتبر ناجحة إلى حد ما في تحصين وحماية المستوطنة (والتي لها حدود معلومة وبوابة يشرف عليها عناصر أمن)، إلا أن إسرائيل ترى أن هناك عيوباً أمنية، وفجوات حقيقية، في حماية الطرق الالتفافية التي تمتد داخل الضفة الغربية وتعتبر مكان تماس والتقاء يومي ما بين المستوطنين والفلسطينيين. إن وضع خطة شاملة لا يجب أن يأخذ بالحسبان فقط الأمور التقنية المتعلقة بالتخطيط الحضري والعمراني، وإنما أيضا الجوانب الأمنية بحيث أن مسار الشارع، التفافاته وانحناءاته، مواقع الجبال والوديان المحاذية لمساره، ومواقع القرى والمدن الفلسطينية القريبة تؤخذ بعين الاعتبار، لوضع بنية تحتية أمنة للمستوطنين. أحد أهم الأمثلة التي تنتصب أمام صانعي السياسات والمخططين الإسرائيليين هو منطقة حوارة (ما بين نابلس ورام الله) ومنطقة العروب- بيت أمر (ما بين بيت لحم والخليل). في هاتين المنطقتين، يضطر الإسرائيليون إلى العبور من شوارع تمر من داخل قرى أو مخيمات فلسطينية، الأمر الذي يرفع تكلفة حمايتها (كتائب جيش، بنية تحتية تكنولوجيا، كاميرات، حواجز، نقاط اسعاف أولي، القرب من المستشفيات... الخ) .

٣- المستوطنات كمركز (center) أم طرف (periphery) :-

تناقض آخر تحاول السلطات الإسرائيلية تجاوزه ويقع في صميم تخطيط شبكة الطرق العصرية في الضفة الغربية، يتعلق فيما إذا كان المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية عبارة عن طرف (محيط) يتم إلحاقه بمركز المدن الحضرية في إسرائيل داخل الخط الأخضر، أم أن المستوطنات بحد ذاتها يجب أن تكون مركزا آخر بالنسبة للحياة المدنية في إسرائيل. اختيار أحد هذين الخيارين سيكون له تبعات هامة وبعيدة المدى على شكل التخطيط، وشبكة الطرق، والغايات من توسيعها. مثلا، يمكن الادعاء بأن عقيدة إسرائيل في تخطيط الشوارع داخل الضفة الغربية توحي بأن المستوطنات هي مناطق طرفية(peripheral) ، وليست مراكز حضرية جديدة بعد. وعليه، نرى أن معظم التركيز الإسرائيلي في السنوات السابقة، خصوصا بعد فترة أوسلو، كان في تطوير البنى التحتية على مستويين :الأول، تطوير شارع أساسي يعبر الضفة الغربية طولا، وربما الشارع الأهم هو شارع ٦٠ الشهير، الذي يبدأ من بئر السبع جنوبا وينتهي عند الناصرة شمالا، ويقص الضفة الغربية طولا بحيث أنه يفصل المناطق السكنية الفلسطينية عن المستوطنات الإسرائيلية، لكنه يمر من داخل مخيم العروب ومفرق حوارة .المستوى الثاني، هو ربط هذا الشارع الطولي (أي شارع ٦٠)، بشوارع عرضية تربطه بالعمق الإسرائيلي، وخصوصا مع شارع ٦ داخل إسرائيل. هذا النوع من التخطيط يوحي بأن إسرائيل تتعامل مع المشروع الاستيطاني داخل الضفة الغربية باعتباره الحديقة الخلفية لإسرائيل، وليس كمركز حضري بحيث أنه تم التخطيط لشبكة الشوارع الحالية من أجل "ربط المستوطنات بإسرائيل: وليس من أجل "ربط إسرائيل بالمستوطنات ."

انطلاقا من هذه التناقضات، فإن الخطة الشاملة التي وضعتها ريغف في العام ٢٠٢٠، تشمل، من بين أمور أخرى، توسيع شارع ٦٠، بما في ذلك شق طريق للالتفاف عن حوارة وبيت أمر- العروب. تطوير وتوسيع الطريق السريع ٥٥ (الذي يربط شارع ٦٠ مع شارع ٦ ويمر بمحاذاة مستوطنة أريئيل)؛ طريق قلنديا (الذي قد يربط شارع ٦٠ مع شارع ٤٤٣ بالقرب من عطاروت ويوفر على المستوطنين عشرات الدقائق في أثناء السفر إلى داخل إسرائيل)، وطريق ٣٧٥ (الذي يربط ما بين طريق ٦٠ مع الداخل الإسرائيلي بالقرب من مفترق الخضر ويمر من منطقة حوسان) من هداسا إلى مفرق حوسان، وغيرها .

- **حكومة نتنياهو السادسة: ثنائية سموتريتش- ريغف**:-

قبل أن تتولى ريغف وزارة المواصلات في العام ٢٠٢٠، سبقها في المنصب سموتريتش نفسه. لكن، وبسبب أنها كانت حكومة انتقالية تلك التي شارك فيها سموتريتش كوزير مواصلات (حزيران ٢٠١٩ -أيار ٢٠٢٠)، فإنه لم يستطع أن يقوم بالكثير من أجل حياة المستوطنين في الضفة الغربية. لكن اليوم، يعود سموتريتش على رأس وزارة أكثر نفوذا، وهي وزارة المالية، في حكومة تبدو مستقرة حتى الآن ولا يمكن وصفها بأنها مجرد حكومة انتقالية. من هنا، ورد في الاتفاقيات الائتلافية للحكومة الحالية، خصوصا الاتفاقيات مع حزبي الصهيونية الدينية- تكوما (برئاسة سموتريتش) وعوتسما يهوديت (برئاسة بن غفير)، عدة بنود تتعلق بتنفيذ مخططات متوسطة المدى، وشاملة، لتغيير طبيعة البنية التحتية والشوارع في الضفة الغربية لتعزيز مشروع الاستيطان .

وبعد أن صادق سموتريتش كوزير مالية على تخصيص ميزانيات هائلة لصالح شوارع الضفة الغربية، من المتوقع أن تقوم وزارة المواصلات ريغف بتحويل مبلغ يقارب ٣,٥ مليار شيكل لصالح أعمال البنية التحتية الشاملة لخدمة المستوطنات. من أهم المشاريع المشار إليها في الاتفاق الجديد الذي ظهرت معالمه في نيسان ٢٠٢٣، هو توسيع شارع ٦٠ من مدخل حزما وحتى شمال الصفة الغربية، بحيث يتحول الشارع الذي يعتبر الشريان الأساس لربط المستوطنات في الضفة إلى شارع سريع على أن يضم كل اتجاه ٣ مسالك، واحد منها سيتم تخصيصه للمواصلات العامة. ومع أن مسلك المواصلات معد أساسا لخدمة المستوطنين وحافلاتهم والتي تعاني من أزمات خانقة خصوصا في ساعات الذروة الفلسطينية (الأعياد الفلسطينية، أو ساعات بدء وانتهاء الدوام الفلسطيني)، إلا أنه قد يخدم أيضا المواصلات العامة الفلسطينية (في حال صدق هذا التوقع الذي يبدو أكثر أرجحية، ستكون له تبعات اقتصادية مهمة على قطاع المواصلات الفلسطيني من حيث سرعة الخطوط الرابطة ما بين المدن الفلسطينية، وتكلفة الراكب، والقوانين الإسرائيلية التي ستفرض بشكل أوسع على الفلسطينيين) .

المفاجأة الأخرى في بنود صرف ميزانية المواصلات الجديدة، هي التصليحات الضخمة التي تقوم بها الإدارة المدنية عند حاجز قلنديا العسكري، والتي عادة ما يتم الترويج لها على أنها استجابة إلى "مظالم" الفلسطينيين الذين يعانون يوميا بسبب أزمات حاجز قلنديا. بحسب بنود الاتفاق، فإن مجلس مستوطنات بنيامين (منطقة رام الله وجنوب نابلس) هو الذي دفع إلى هذه التصليحات والتي من شأنها أن تخصص مبلغ ٣٠٠ مليون شيكل لإعادة هندسة طريق ٤٥ (الرابط ما بين مستوطنة كوخاف يعكوف شرقي كفر عقب ومستوطنة عطاروت، مرورا بنفق تحت حاجز قلنديا). هذا الشارع من شأنه أن يختصر الطريق بين مستوطنات رام الله وجنوب نابلس وشارع ٤٤٣ (المقام ما بين عطاروت وموديعين) والذي يعتبر خط مرور أساسياً وسريعاً بالنسبة للمستوطنين. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تشمل الميزانية ١٥٠ مليون شيكل لصالح طريق مستوطنة ألفي منشيه، وسيتم تخصيص ٢٠٠ مليون شيكل في طريق ٥٠٦٦ والذي سيلتف على قرية الفندق الفلسطينية لتجنب الاحتكاك مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى حوالي ٣٦٦ مليون شيكل لتوسيع طريق الوصول إلى بيت إيل، وهي المستوطنة التي درس فيها سموتريتش.

على ما يبدو، ستوفر البنية التحتية في الضفة الغربية، في حال تم صرف هذه الميزانيات حسب المخطط له، أكبر أداة على نظام الأبارتهايد والذي سيبدو أكثر وضوحا من خلال هندسة الشوارع والبنى التحتية. والسبب لذلك، هو أن البنى التحتية الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تقوم فقط على مبدأ فصل المواصلات الإسرائيلية عن الفلسطينية

(العديد من الطرق الجديدة تلتف حول القرى العربية لتتجنبها، وهذا ما سيتم تنفيذه على الأقل عند حوارة ومخيم العروب)؛ بل إنها تقوم على مبدأ آخر مهم، قلما تم الانتباه إليه، وكان الباحث الإسرائيلي أريئيل هاندل قد أشار اليه في مقال أكاديمي من العام ٢٠٠٩ عندما قال بأن الضفة الغربية هي مثال على "جغرافيا الكوارث"؛ فالزمن الذي يحتاج إليه الفلسطيني لقطع مسافة داخل الضفة الغربية هو أضعاف الزمن الذي يحتاج إليه الإسرائيلي لقطع نفس المسافة. وقد جلب مثالا من فترة العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عندما وجد أن المسافة التي يقطعها المستوطن ما بين مستوطنة إيتمار ومستوطنة أريئيل (١٧ كم) تحتاج إلى ١١ دقيقة لدى المستوطنين الذين يتمكنون من السفر بسرعة ٩٠ كم على شوارع سريعة وعصرية، في حين أن المسافة للمرور من قرية بيت فوريك إلى بلدة سلفيت (١٩ كم)، وهي بالمناسبة تقريبا نفس الطريق ما بين إيتمار وأريئيل، كانت تحتاج من الفلسطيني إلى حوالي ٣ ساعات في حينها. ولا شك في أن لهذه المسافات، والسرعات، والأوقات المقطوعة، تبعات مهولة على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الصحة النفسية للمجتمع الفلسطيني تحديدا. من هنا، فإن العوامل التي تدخل في تحديد الاقتصاد الفلسطيني، والصحة النفسية للفلسطينيين، يبدو أنها ليست غائبة عن صناع القرار الإسرائيليين، بل هي موجودة في التقارير التي وضعوها أمامهم، على ما يبدو، في أثناء وضع الخطط الشاملة للبنى التحتية في الضفة الغربية .

ب- كتاب المدنيات بالمدارس الحريدية يشجع على تهجير الفلسطينيين:-

الكتاب يعزز النزعات القومية – العنصرية بمصادقة الحكومات الإسرائيلية، ويدرس في الأطر التي يتقدم طلابها لامتحانات البجروت، وفي أطر تعليمية أخرى، ويعتبر أن على الدولة الاستناد إلى "دستور إلهي أبدي، لا يمكن تغييره"

تُعزز الحكومات الإسرائيلية بشكل رسمي، بواسطة وزارة التربية والتعليم، النزعات القومية – العنصرية لدى الحريديين، بموافقتها على منهاج موضوع المدنيات الذي يُدرّس في المدارس الحريدية فوق الابتدائية. ويستند كتاب المدنيات إلى مقولات من أساطير التوراة التي تزعم أن لا حق لغير اليهود بفلسطين التاريخية كلّها، وأنه بالإمكان طرد السكان غير اليهود من "أرض إسرائيل" المزعومة.
من المقولات التي الواردة في الكتاب، أن المحكمة العليا الإسرائيلية "تدوس على الأغلى والأقدس لشعب إسرائيل على مر الأجيال كلّها"؛ وأن المبادئ الأساسية للدولة يجب أن تستند إلى "دستور إلهي أبدي، لا يمكن تغييره" فقط لا غير؛ وأنه لليهود فقط "ملكية أبدية على أرض إسرائيل"؛ وأن "قيما سامية للحرية والمساواة، التي يتعامل البشر معها بصورة غير محدودة، من شأنها أن إلى استعباد أحلك الغرائز."

وأفاد تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" حول هذا الكتاب، بأن معلمين وخبراء في التربية، علمانيين وحريديين، ينتقدون بشدة هذا الكتاب، والموافقة الصامتة على مضامينه من جانب وزارة التربية والتعليم. وهم يحذرون من تجاهل هذه المضامين منذ سنوات عديدة، التي تدرس في المؤسسات التعليمية الحريدية الآخذة بالاتساع.
ولفتت الصحيفة إلى أن الاتفاقيات الائتلافية لحكومة بنيامين نتنياهو الحالية قلصت ما تبقى من الإشراف على جهاز التعليم الحريدي.

حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن عدد الطلاب في جهاز التعليم الحريدي في العام الدراسي الحالي يقارب ٣٨٧ ألف طالب، أي ربع جهاز التعليم العبري وخُمس إجمالي جهاز التعليم.

ويبدو أن عددا قليلا جدا من الطلاب الحريديين يطلعون على كتاب المدنيات، لأنه يُدرس في المدارس التي يتقدم طلابها لامتحانات البجروت (التوجيهي)، والذين كان عددهم ٢٩٠٠ طالب في السنة الدراسية ٢٠١٩ – ٢٠٢٠. ويشكل هؤلاء ١٢% من أصل ٢٤ ألف طالب في سن ١٨ عاما في جهاز التعليم الحريدي. وتشير المعطيات إلى أن حوالي ٢٣% من الطالبات الحريديات حصلن على شهادة البجروت، مقابل ٤% من الطلاب الحريديين.

ووضع كتاب المدنيات للمدارس الحريدية مناحيم هكوهين أوستري، وهو بعنوان "كمواطن جديد"، وتم إجراء تعديل أخير عليه في العام ٢٠١٧. ويعتبر كتاب التدريس الأساسي في الأطر الحريدية التي يتقدم طلابها لامتحان بجروت رسمي. لكن وزارة التربية والتعليم توجه طلاب من أطر تعليمية أخرى للاطلاع على هذا الكتاب. ونقلت الصحيفة عن المستشار السابق للوزارة في موضوع التعليم الحريدي، د. ميري هوروفيتس، قوله إنه حذر من استخدام هذا الكتاب، "فهو غير معقول بصورة متطرفة، لكن كانت هناك ضغوطات سياسية سمحت بتدريسه."

ويقارن الكتاب بين الحريديين واليهود غير الحريديين: "لا يوجد تشابه بين توجه اليهود المؤمنين، الذين يسيرون في درب الآباء، وبين توجه أولئك من أبناء شعبنا، الذين ما زالوا بعيدين عن جذور اليهودية ويعتقدون أن شعب إسرائيل هو مثل باقي الشعوب. ومن شأن عدم طاعة الرب فقط أن يقود للبحث عن حلول بديلة، مثل الليبرالية والاشتراكية والشيوعية."
وأشارت مقدمة الكتاب إلى "أننا نبدأ دراسة المدنيات بدءا من فترة التأسيس الحقيقية لشعب إسرائيل، من مقام جبل سيناء، وليس من نقطة الانطلاق الاصطناعية لإقامة الدولة". ويقارن الكتاب بين "أمم العالم" و"شعب إسرائيل". ويعتبر الكتاب أن ميزة اليهود "كشعب يسكن لوحده"، وأن الدستور لدى أمم العالم هو "نتيجة اتفاق بين فئات الشعب"، بينما الدستور لدى "شعب إسرائيل هو رباني، أبدي وغير قابل للتغيير."

في سياق الأسطورة التوراتية حول "الوعد الإلهي بأرض إسرائيل لشعب إسرائيل"، جاء في الكتاب أن هناك "الحق بطرد الشعوب السبعة التي تسكن البلاد (حسب الأسطورة التوراتية). ولذلك لا توجد لدى المستوطنين في الأرض، التي باتت ملك أحد آخر قانونيا، أي ذريعة للمطالبة بحق الملكية عليها."

ويتطرق الكتاب إلى الفترة الحالية ويعزز فكرة الترانسفير، معتبرا أنه "ينبغي السماح للسكان (غير اليهود) بالاختيار بين إذا كانوا معنيين بالبقاء في المكان كرعايا أجانب وتقبل القيود السلوكية التي تُمليها التوراة عليهم، أو أنهم يفضلون مغادرة البلاد."

ويرفض الكتاب فكرة الديمقراطية. ويقتبس في هذا السياق من أقوال الزعيم الروحي السابق للحريديين الليتوانيين، الحاخام إليعزر شاخ. "ما هي الديمقراطية؟ الحرية ألا تكون مقيدا أبدا! لكن الحقيقة هي أن التوراة فقط تمنح حرية حقيقية للبشرية. والإنسان ملزم بأن تكون هناك قوانين تقيده. ويمكن للرب فقط أن يأمر بذلك."

ورغم أن الكتاب صدر في العقد الماضي، إلا أنه يأتي كمقدمة لخطة "الإصلاح القضائي" التي تدفعها الحكومة الحالية لإضعاف جهاز القضاء. وبحسب الكتاب، فإن القضاء النشط والتدخل في قرارات الحكومة التي تتعارض مع قوانين أساس، في فترة رئيس الحكمة العليا الأسبق، أهارون باراك، أدى إلى توسيع "الرقابة القضائية، لدرجة وصف المحكمة العليا بأنها "ديكتاتورية قضائية"، وأنه "للمحكمة العليا في إسرائيل قوة غير محدودة."